

وفد رسمي رفيع المستوى يرافق المقام السامي

جلالة السلطان يبدأ غداً زيارة دولة إلى جمهورية كازاخستان.. ومباحثات مرتقبة للارتقاء بالعلاقات الثنائية

مسقط - العُمانية

بمشيئة الله تعالى وتوفيقه سيقوم حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بزيارة «دولة» إلى جمهورية كازاخستان ابتداءً من غد الاثنين.

جاء ذلك في بيان صادر عن ديوان البلاط السلطاني أمس، فيما يأتي نصه:

«تعزيراً لروابط الصداقة بين سلطنة عُمان وجمهورية كازاخستان وتلبيةً للدعوة الكريمة الموجهة إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - من فخامة الرئيس قاسم جومارت توكايف رئيس الجمهورية، سيقوم بمشيئة الله تعالى



توقيع مرتقب على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات مختلفة

من بحر عُمان إلى قلب آسيا.. جسورٌ من التّعاون تُؤسس لشراكات أوسع بين عُمان وكازاخستان

◀ جعبوب: الزيارة السامية الأولى لسلطان عُماني إلى كازاخستان ومنطقة آسيا الوسطى

◀ عُمان منفذ لوجستي لكازاخستان في المنطقة.. والقمح بصدارة السلع المصدّرة

مسقط - العُمانية

انطلاقاً من نهج يقوم على مدّ جسور التواصل والتعاون، وتوسيع مجالات الشراكة بما يخدم المصالح الوطنية، تمضي سلطنة عُمان بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - في بناء علاقاتها مع دول العالم وتعزیز حضورها على المستويين الإقليمي والدولي والانتقال من أطر التواصل الدبلوماسي إلى مجالات أوسع من التعاون الاقتصادي والاستثماري والثقافي والعلمي.

ومن بحر عُمان إلى قلب آسيا، تتعرّز الشراكة بين سلطنة عُمان وجمهورية كازاخستان عندما يحلّ جلالته سلطان البلاد المبدّي ضيفاً على أستانا غداً الاثنين في زيارة «دولة» يبحث خلالها -أيدهُ الله- مع فخامة الرئيس قاسم جومارت توكايف رئيس جمهورية كازاخستان الصديقة مجالات جديدة من التعاون بين البلدين الصديقين؛ حيث شهدت العلاقات العُمانية الكازاخستانية تطوراً متدرجاً في مختلف المجالات، في ضوء ما يتمتع به البلدان الصديقان من موقعين جغرافيين مهمّين يربطان بين مناطق وأسواق متعددة، وما يملكانه من إمكانات وفرص يمكن توظيفها في خدمة المصالح المشتركة. وتوضّح الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أنّ حجم التبادل التجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية كازاخستان في عام ٢٠٢٥ قد بلغ ٤٢١,٥ ألف ريال عُماني يُقَفّز خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٦ إلى ٢٢ مليوناً و٨٨٢,٧ ألف ريال عُماني. وذكر المركز أنّ إجمالي الصادرات العُمانية إلى كازاخستان بنهاية يونيو من عام ٢٠٢٦ بلغ ٢٢ مليوناً و٨٦٤,٢٠ ريال عُماني فيما بلغ حجم الواردات العُمانية من كازاخستان ١٩,٤ ألف ريال عُماني.

وبلغ عدد الزوار من الجنسية الكازاخستانية في عام ٢٠٢٥ نحو ٢٢ ألف شخص فيما وصل عددهم بنهاية أغسطس ١٠٩٦٥ زائرًا.

وقال سعادة السفير الشيخ الدكتور صلاح بن سالم جعبوب سفير سلطنة عُمان لدى جمهورية كازاخستان، لوكالة الأنباء العُمانية إنّ زيارة «دولة» سيقومُ بها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - إلى جمهورية كازاخستان تحمل أهمية تاريخية، كونها أول زيارة لسلطان عُماني إلى كازاخستان وإلى منطقة آسيا الوسطى، بما يعكس المكانة التي تحظى بها العلاقات بين البلدين، وتُثْمَلُ بتوقيع مسار من الصداقة والثقة المتبادلة يمتد لأكثر من ٣ عقود.

وأوضح سعادته أنّ سلطنة عُمان كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال جمهورية كازاخستان، وعلى إثر ذلك أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، مشيراً إلى أن هذه العلاقات

لم تقتصر على البعد السياسي، وإنما امتدت إلى الجانب الاقتصادي، إذ كانت سلطنة عُمان من أوائل الدول العربية التي استثمرت في كازاخستان من خلال المشاركة في الـ«كونسورتيوم» الذي ينقل النفط من حقل تنجيز، أحد أكبر الحقول النفطية في العالم. وأضاف سعادته أنّ الاستثمارات تواصلت في عهد النهضة المتجددة بقيادة جلالته -أيدهُ الله- من خلال جهاز الاستثمار العُماني في قطاعي النفط والتعدين. وأكد سعادته على أنّ هذه الزيارة السامية لجلالة السلطان -أيدهُ الله- تنقل العلاقات بين البلدين إلى مرحلة أوسع؛ إذ تشهد التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات مختلفة، من بينها النقل الجوي، وتشجيع وحماية الاستثمارات، وتقنية المعلومات، والدّكاء الاصطناعي، والصّحة، والزّراعة، إلى جانب التعاون بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين. وأشار سعادته إلى صدور المرسوم السلطاني بإنشاء اللجنة العُمانية الكازاخستانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والسياحي بين البلدين، المجال اللوجستي؛ إذ يجري بحث نقل الصادرات الكازاخستانية، ومنها القمح، عبر سلطنة عُمان، بما يعزّز دور سلطنة عُمان كمنفذ لوجستي لكازاخستان في المنطقة. وفي الجانب السياحي، أوضح سعادته أنّ الإعفاء المتبادل من التأشيرات بين البلدين، إلى جانب تدشين الرحلات الجوية المباشرة، أسهما في تنامي حركة السياحة بين البلدين؛ إذ زار كازاخستان خلال العامين الماضيين أكثر من ١٥ ألف مواطن عُماني، فيما استقبلت سلطنة عُمان أكثر من ٢١ ألف زائر من كازاخستان.

ولفت سعادته أنّ هذه الزيارة السامية تأتي انسجاماً مع نهج سلطنة عُمان في بناء شراكات متوازنة قائمة على المصالح المشتركة، مُعرباً عن تطلعه إلى أن تفتح الزيارة آفاقاً أرحب للتعاون لما فيه خير البلدين والشعبين الصديقين.

من جانب آخر، أكد سعادة السفير عيادريك توماتوف سفير جمهورية كازاخستان لدى سلطنة عُمان على أنّ العلاقات بين كازاخستان وسلطنة عُمان تشهد تطوراً مطرداً وتقدّزاً متواصلًا منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، وتقوم هذه العلاقات على أساس من الاحترام المتبادل والثقة والرؤى المشتركة حيال العديد من القضايا الدولية.

وأضاف سعادته أنه قد ترسّخ خلال هذه الحقبة إطارٌ قانونيٌ وتعاقدِيٌّ راسخٌ، وتوسّعت مجالات التعاون الثنائي لتشمل الجوانب السياسية والتجارية والاقتصادية والاستثمارية والثقافية والإنسانية، فضلاً عن مجالات أخرى متعددة. وأشار سعادته إلى أنه خلال السنوات الأخيرة، اكتسبت



د.صلاح بن سالم جعبوب



عبداربيك توماتوف

العلاقات الثنائية بين البلدين بُعداً عملياً متزايداً، مع إيلاء أولوية لتوسيع نطاق التبادل التجاري وجذب الاستثمارات وتعزيز الروابط التجارية وتوطيد التعاون في قطاعي النقل والخدمات اللوجستية، وتنسيق الجهود بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، مُبَيّناً أنّ ما تزرع به العلاقات من إمكانات واعدة ستُثمرُ من الارتقاء بالشراكة الثنائية إلى آفاق أرحب. وحول إسهام الزيارات المتبادلة واللقاءات الرسمية في الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين قال سعادة السفير الكازاخستاني إنّ الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات والاتصالات الرسمية المنتظمة أدّت دوراً بارزاً في تعزيز الثقة السياسية، وأضفت زخماً إضافيّاً على العلاقات بين البلدين الصديقين إذ إنها لا تقتصر على إرساء حوار سياسي فاعل، بل تُهد السبيل أيضاً لاستكشاف مجالات جديدة للتعاون العملي.

وأضاف سعادته أنّ السنوات الأخيرة شهدت تواصلًا مستمرًا عبر الاتصالات السياسية رفيعة المستوى بين كازاخستان وسلطنة عُمان من خلال الزيارات الرسمية للمسؤولين من البلدين التي أسهمت في إضفاء زخم إضافي على تطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

ولفت سعادته إلى أنّ الزيارة الرّسميّة التي قام بها صاحب السّموّ السيّد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية إلى كازاخستان في أبريل ٢٠٢٦ اكتسبت أهمية خاصة في تعزيز العلاقات، وأعطت زخماً جديداً للشراكة الاقتصادية والاستثمارية، تلتها زيارة إلى مسقط في مايو ٢٠٢٦ قام بها معالي رومان سكلير رئيس ديوان الرئاسة بجمهورية كازاخستان بحث خلالها الطرفان توسيع التعاون الاستثماري والتجاري والاقتصادي. وحول الاستفادة من الموقع الجغرافي للبلدين الصديقين، أكد سعادته على أنّ تطوير التعاون في مجال النقل والخدمات اللوجستية بين كازاخستان وسلطنة عُمان يكتسب أهمية استراتيجية للبلدين. فكازاخستان، الواقعة في قلب أوراسيا، تملك إمكانات عبور كبيرة، وتتمتع بموقع يؤهلها لتكون جسراً برياً رئيساً يربط الصين وآسيا الوسطى بغيرهما من الأسواق الدولية. وبين أنّ

سلطنة عُمان، بوصولها إلى الخليج العربي والمحيط الهندي وبنيتها الأساسية الحديثة للموانئ، فإنها تتيح فرصاً إضافية للاتصال بأسواق الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا. ورأى سعادته أنّ من الأولويات تطوير ممزّز نقل متعدد الوسائط يربط شبكتي السكك الحديدية والطرق في كازاخستان بالمسارات البحرية عبر الموانئ العُمانية، ويتطلب تعاونًا وثيق بين الجهات ذات العلاقة من النقل ومشغلي الموانئ وشركات السكك الحديدية وشركات الخدمات اللوجستية في البلدين. وأكد سعادته على وجود إمكانات كبيرة لزيادة صادرات المنتجات الكازاخية، بما في ذلك المعادن والحبوب والمنتجات الغذائية وغيرها من السلع، إلى أسواق سلطنة عُمان والدول المجاورة، كما يمكن لكازاخستان أن تكون بوابة بريّة مهمّة للسلع العُمانية للوصول إلى أسواق آسيا الوسطى، وصولاً إلى الصين. وبين سعادته أنه يمكن اتخاذ خطوات عملية والاستفادة الكاملة من مزايا موقعنا الجغرافي حيث يمكن للبلدين إنشاء قناة جديدة وفعالة لحركة السلع والاستثمارات والخبرات بين هاتين المنطقتين ذواتي الأهمية الاستراتيجية.

وفيما يتصل بالجانب السياسي، قال سعادة السفير عيادريك توماتوف سفير جمهورية كازاخستان لدى سلطنة عُمان إنّ كازاخستان وسلطنة عُمان تتقاسمان نهجاً متقارباً حيال مجموعة واسعة من القضايا الدولية؛ فالبلدان يدعوان إلى الالتزام بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، والتسوية السلمية للنزاعات، وحلّ الخلافات بالوسائل السياسية والدبلوماسية في المقام الأول. وأكد سعادته أنّ التفاهم المشترك بشأن أهمية الحوار والوساطة في تسوية الأزمات الإقليمية يكتسب أهمية خاصة حيث تتعاون كازاخستان وسلطنة عُمان بفاعلية في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المحافل متعددة الأطراف، داعمين تعزيز التعاون الدولي والاستقرار والأمن.

ورأى سعادته أنّ هناك إمكانات كبيرة لتوسيع التعاون الاستثماري بين كازاخستان وسلطنة عُمان في عدد من المجالات التكاملية من مقدّمها قطاع التعدين والميتالورجيا، حيث يمكن أن

محمد النعماني وزير المكتب السلطاني ومعالي السيّد بدر بن حمد البوسعيدى وزير الخارجية ومعالي سلطان بن سالم الجسبي وزير المالية ومعالي الدكتور حمد بن سعيد العوفي رئيس المكتب الخاص ومعالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني ومعالي أنور بن هلال الجابري وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وسعادة السفير الشيخ الدكتور صلاح بن سالم جعبوب سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى جمهورية كازاخستان.

حفظ الله عاهل البلاد المعظم في حلّه وترحاله، مُحاطًا بكرم عنايته ورعايته، ومشمولًا بمهفور الصحة وقام العافية إنّه سميحٌ مُجيبٌ».

وتوفيقه عاهل البلاد المفدى بزيارة دولة إلى جمهورية كازاخستان من تاريخ الخامس إلى السادس من شهر أكتوبر لهذا العام ٢٠٢٦. ويعّون الله تعالى سيتم خلال الزيارة بحث كافة جوانب التعاون التي من شأنها أن ترتقي بالعلاقات الثنائية إلى المستويات التي تليها الغايات المنشودة في جميع المجالات، وصولاً إلى نتائج تخدم المصالح المشتركة للبلدين.

ويرافق جلالة السلطان المعظم خلال زيارته وفدٌ رسميٌ رفيع المستوى يضمّ كلا من: صاحب السّموّ السيّد شهاب بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع ومعالي السيّد خالد بن هلال البوسعيدى وزير ديوان البلاط السلطاني ومعالي الفريق أول سلطان بن

تركز الاستثمارات المشتركة على تطوير الرواسب المعدنية وتعزيز معالجة المواد الخام. وأشار سعادته إلى أنه من بين المجالات المهمة الأخرى النقل والخدمات اللوجستية والزراعة والأمن الغذائي، بما في ذلك تطوير المسارات متعددة الوسائط ومرافق التصنيع وسلاسل الإمداد المرنة إذ يُتيح التعاون الصناعي فرصاً واعدة، بما في ذلك إنشاء منشآت إنتاجية مشتركة تخدم أسواق دول ثالثة، وهناك إمكانات كبيرة للتعاون في مجال التقنيات الرقمية والتقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والخدمات اللوجستية الرقمية.

وأكد سعادته على أنّ تركيز الجهود على هذه المجالات سيساعد البلدين على المضى قدماً نحو شراكة استثمارية منهجية وطويلة الأجل، وإيجاد محركات جديدة للنمو الاقتصادي لكل من كازاخستان وسلطنة عُمان. وسجلت تعزيز الصداقة والتبادل الثقافي بين البلدين الصديقين قال سعادته إنّ السياحة أصبحت من أكثر مجالات التعاون ديناميكية بين كازاخستان وسلطنة عُمان ولدينا أساس متين لنظام الإعفاء من التأشيرة لمدة ٣٠ يوماً، والاتصال الجوي المباشر بين مسقط وألماتي، وهناك نتائج باتت ملموسة؛ إذ سافر نحو ١٥,٨٠٠ مسافر على هذا الخط خلال أشهر الصيف الثلاثة وحدها.

ورأى سعادته أنّ هناك إمكانات كبيرة لزيادة النمو في الجانب السياحي حيث تقدم كازاخستان للسياح العُمانيين خوض تجربة جديدة بين الجبال والبحيرات والطبيعة الفريدة والتراث التاريخي الغني.

وبين سعادته أنّ هناك توجّهاً لتسيير رحلات عارضة من أستانا وألماتي إلى صلالة اعتباراً من شهر أكتوبر، مما يُتيح لمزيد من السياح الكازاخيين فرصة اكتشاف سلطنة عُمان وعلى المدى الأبعد، الذي سيُتيح تطوير إطار خدماتنا الجوية فرصاً لإطلاق خط مباشر مسقط - أستانا - مسقط. وفيما يتعلق بالثقافة والرياضة والروابط الإنسانية قال سعادة السفير عيادريك توماتوف سفير جمهورية كازاخستان لدى سلطنة عُمان إلى مشاركة عدد من الرياضيين الكازاخستانيين بشكل متزايد في الفعاليات الرياضية الكبرى في سلطنة عُمان، من طواف عُمان إلى بطولة عُمان الفردية للشطرنج وفي عام ٢٠٢٥، أحرز منتخب كازاخستان أيضاً الميدالية الذهبية في بطولة آسيا الدولية للرجبي. وأشار سعادته إلى التبادل الثقافي بين البلدين الصديقين عبر العديد من الفعاليات، ففي أبريل الماضي استضافت السفارة احتفالاً بعيد النوروز في مسقط، بمشاركة الجالية الكازاخية والعُمانية. وفي ديسمبر الماضي، قدّمت أوبرا أستانا عرض «كوبيليا» لليو دليبي في دار الأوبرا السلطانية بمسقط، مما لاقي اهتماماً كبيراً من الجمهور. وختم سعادة السفير عيادريك توماتوف

سفير جمهورية كازاخستان لدى سلطنة عُمان حديثه بأن هذه المبادرات في مختلف المجالات من السياحة والرياضة إلى التعليم والثقافة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية إلى روابط حقيقية بين الشعوب وتسهم لعلاقات أوثق بين كازاخستان وسلطنة عُمان. من جانب آخر، أكد سعادة فيصل بن عبد الله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان على أنّ الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - إلى جمهورية كازاخستان تُثْمَلُ محطة مهمة في مسار العلاقات بين البلدين الصديقين، وتعكس الحرص على الارتقاء بها نحو آفاق أوسع من الشراكة والتعاون، مشيراً إلى أنّ ما تحمله الزيارة من مباحثات وتفاهات على مستوى قيادتي البلدين من شأنه أن يُمجج العلاقات الاقتصادية دفعة جديدة، ويفتح مسارات أرحب أمام حركة التجارة والاستثمار والتعاون بين مجتمعي الأعمال. وأوضح سعادته أنّ سلطنة عُمان وجمهورية كازاخستان تملكان مقومات اقتصادية وجغرافية يمكن البناء عليها لتأسيس شراكات نوعية تحقق قيمة مضافة للجانبين، لا سيما في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية، والطاقة، والأمن الغذائي، والصناعات التحويلية، والسياحة، والتعدين، والتحول الرقمي والقطاع المصرفي والخدمات المالية، وما تتيحه هذه المجالات من فرص لتبادل الخبرات وتطوير الحلول الرقمية والمالية وتعزيز التعاون بين المؤسسات والشركات في البلدين. وأشار سعادته إلى أنّ الموقع الاستراتيجي للبلدين يتيح فرصاً لتعزيز الربط بين أسواق آسيا الوسطى ومنطقة الخليج والأسواق المحيطة بها، والاستفادة من الموانئ والمناطق الاقتصادية واللوجستية في سلطنة عُمان، وما تملكه كازاخستان من امتداد اقتصادي في آسيا الوسطى، بما يعزّز فرص التكامل التجاري والاستثماري ويدعم انسياب حركة السلع والخدمات. وأضاف سعادة فيصل الرواس أنّ الزيارة السامية تُثْمَلُ فرصة مهمة للبناء على ما تتمتع به العلاقات بين البلدين من أسس راسخة، والدفع بالتعاون الاقتصادي نحو مجالات أوسع، بما يهيئ مزيداً من الفرص أمام القطاع الخاص العُماني والكازاخستاني لإقامة شراكات تجارية واستثمارية ذات قيمة مضافة. وأكد سعادته أنّ غرفة تجارة وصناعة عُمان تضطلع بدور فاعل في دعم هذا التوجه من خلال تعزيز قنوات التواصل بين مجتمعي الأعمال، وتوسيع نطاق التعريف بالفرص الاستثمارية، وتشجيع تبادل الوفود وتنظيم منتديات ولقاءات الأعمال المشتركة، بما يعزّز حضور الشركات العُمانية والكازاخستانية في أسواق البلدين، ويسهم في تنمية حركة التجارة والاستثمار وبناء شراكات اقتصادية مستدامة تخدم المصالح المشتركة.

توسيع صلاحيات المجالس البلدية.. رؤية سامية وتطلعات مجتمعية



أرشييفية

مطالبات
بالتوسع في
الصلاحيات
لإشراك
المجتمع
في تحديد
الأولويات قبل
إقرار المشاريع

الكمزاري: نحتاج
إلى إنشاء
سجل رقمي
للمطالبات
لضمان متابعة
تنفيذها

العيسائي: نجاح
عمل المجالس
البلدية يكمن
في الانتقال
من العمل
المكتبي
إلى الحضور
الميداني

العاصمي:
على المجالس
البلدية
مسؤولية كبيرة
في تحويل
الخطط إلى
واقع ملموس

مقترح بإنشاء
منصة إلكترونية
لربط المجالس
البلدية بالجهات
الحكومية

المطالبة بتحديد
30 يوما كحد
أقصى للرد
على توصيات
المجالس
البلدية

التشديد على
ضرورة اختيار
المرشحين
الأكثر كفاءة

والجهات الحكومية الخدمية ضمن خطة استراتيجية موحدة للمحافظة، بحيث يكون للمجلس البلدي رأي استشاري وتنفيذي مؤثر في مجالات التخطيط العمراني والخدمي، مشدداً على أهمية الاستعانة بالخبراء والمتخصصين عبر تشكيل لجان استشارية تخصصية في المجالات الهندسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما يرفد أعضاء المجالس بالدراسات الدقيقة والحلول العلمية والمبتكرة التي تساعد على تطوير الولايات وتعزيز قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع. وفي السياق، يوضح الدكتور محمد العاصمي، الأمين العام المساعد لشؤون المجالس بمجلس الشورى، أن المجالس البلدية انطلقت من رؤية واضحة ومستهدفات وُضعت بعناية، وتسعى إلى التحول نحو نموذج وطني جديد للإدارة المحلية، والابتعاد عن المركزية الإدارية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي واستثمار الموارد والإمكانات المتاحة في المحافظات، مبيّناً أن هذه الأهداف تضع على عاتق المجالس البلدية مسؤولية كبيرة في تحويل الخطط والتوجهات إلى واقع ملموس، إذ إن التشريعات والقوانين حددت الاختصاصات والأدوار اللازمة لتمكين المجالس من أداء هذه المسؤولية، شريطة أن يتمتع عضو المجلس بالكفاءة اللازمة، وأن يمتلك المجلس بصورة عامة رؤية واضحة وتقييماً دقيقاً للإمكانات التي تزر بها المحافظة.

انتخاب الأعضاء

وحول ما يجعل عضوية المجلس البلدي فاعلة ومؤثرة في خدمة المجتمع، بيّن العاصمي أن دور عضو المجلس البلدي حددته التشريعات والقوانين، وينطلق من اختصاصات مهمة تتجاوز مجرد طرح المطالب والاحتياجات، لتصل إلى المشاركة في تقييم الخطط والبرامج والمشروعات، وتحديد الأولويات الوطنية، والمساهمة في متابعة تنفيذها، لافتاً إلى أن هذا الدور يمثل جانباً مهماً في عملية التطوير والبناء، فيما لا تلبّي المطالبات وحدها الطموح المنشود من العضو المنتخب، كما أن فاعلية العضو تقاس بمدى قدرته على ممارسة اختصاصاته ومشاركة بصورة حقيقية في صياغة الأولويات ومتابعة تنفيذها.

وفيما يتعلق بالمعايير التي ينبغي أن يضعها الناخب في اعتباره عند اختيار ممثله في المجلس البلدي، أشار العاصمي إلى أن الكفاءة تأتي في مقدمة الاعتبارات المهمة، باعتبارها عنصراً أساسياً لضمان تحقيق الأهداف من وجود المجلس البلدي، موضحاً أن مفهوم الكفاءة لا يقتصر على الشهادة العلمية، وإنما يمتد ليشمل الخبرات والمهارات، والقدرة على الاتصال والتواصل الاجتماعي، إلى جانب التمكن من التخطيط الاستراتيجي والقدرة على متابعة التنفيذ بصورة دقيقة، مؤكداً أهمية مراعاة هذه الجوانب عند اختيار المرشحين.



مانع العيسائي

المجالس البلدية، إن تطوير أداء المجالس البلدية خلال المرحلة المقبلة يتطلب الاقترب بصورة أكبر من احتياجات المجتمع، مؤكداً أهمية الانتقال من العمل المكتبي إلى الحضور الميداني المستمر، من خلال اللقاءات الدورية المباشرة والنزول إلى مختلف الأحياء والقرى للاطلاع على احتياجات المواطنين عن قرب. ويشير العيسائي إلى أهمية إشراك المجتمع في تحديد الأولويات، من خلال تفعيل أدوات استطلاع آراء الأهالي وأصحاب الأعمال والمختصين قبل إقرار المشاريع الخدمية والتطويرية، بما يضمن توافيقها مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع، إلى جانب تعزيز الشفافية وسرعة الاستجابة عبر توفير قنوات إلكترونية وتفاعلية واضحة لاستقبال مقترحات وشكاوى المواطنين، والالتزام بمواعيد محددة للرد عليها ومعالجتها. ويبيّن أن دور عضو المجلس البلدي ينبغي ألا يقتصر على طرح الأفكار والمطالب، وإنما يمتد إلى المتابعة الميدانية المستمرة لمراحل تنفيذ المشاريع، بما في ذلك مشاريع الطرق والإنارة والمتنزهات وتنظيم الأسواق، للتأكد من جودة التنفيذ والالتزام بالجدول الزمني المحددة، مضيفاً أن عضو المجلس البلدي يمكن أن يؤدي دور حلقة الوصل الفاعلة بين الأهالي ومختلف شرائحهم وبين المؤسسات الحكومية والخدمية، من خلال بناء شراكات حقيقية وتقريب وجهات النظر بما يسهم في تسريع إنجاز المعاملات والمشاريع.

ويضيف أن دعم القطاع التجاري والاستثماري المحلي يمثل جانباً مهماً من أدوار المجالس البلدية، من خلال مساندة رواد الأعمال والمشاريع التنموية والشبابية في الولايات، والعمل على تسهيل الإجراءات التي تخدم الحراك الاقتصادي والسياحي والخدمي، مؤكداً أهمية تعزيز اللامركزية وتوسيع صلاحيات المحافظات والمجالس البلدية، ومنحها أدواتاً وصلاحيات تنفيذية ومالية أكبر بالتنسيق مع إدارات المحافظات، بما يسهم في تقليل البيروقراطية وتسريع عملية اتخاذ القرار.

تكامل تشريعي وتنفيذي

ويلفت العيسائي إلى ضرورة تحقيق التكامل بين الجوانب التشريعية والتنفيذية، وتوحيد الرؤى بين المجالس



عبدالمنعم الكمزاري

يؤكد الكمزاري أن المجلس بحاجة إلى الانتقال من كونه مجلساً للمقترحات وإبداء الرأي إلى أن يصبح شريكاً في القرار، مشيراً إلى أن ذلك يتطلب مجموعة من الأدوات، من بينها التمكين المالي الجزئي، بحيث يكون للمجلس رأي ملزم في تحديد أولويات صرف جزء من ميزانية تنمية المحافظة.

ويلفت إلى أهمية إنشاء منصة إلكترونية تربط المجلس بالجهات الحكومية، على أن يكون الرد على توصيات المجلس ملزماً خلال مدة زمنية محددة، مقترحاً أن تكون ٣٠ يوماً، بما يضمن وضوح مسار التوصيات وعدم بقائها دون رد لفترات طويلة.

كما يدعو إلى توفير أداة للمساءلة العلنية تتيح للمجلس استدعاء مسؤولي الجهات الخدمية لمناقشة أسباب تأخر المشاريع بصورة علنية وشفافة أمام المجلس أو المواطنين، إلى جانب تخصيص ميزانية للمبادرات السريعة تمكن المجلس من تنفيذ حلول ومبادرات مجتمعية محدودة لا تتطلب إجراءات مركزية طويلة.

من جانبه، يقول مانع العيسائي المترشح ضمن القوائم الأولية لانتخابات أعضاء



د.محمد العاصمي

بالأشخاص إلى عمل مؤسسي بما يضمن عدم توقف الملفات بانتهاء دورة المجلس، مقترحاً إنشاء سجل رقمي موحد تتحول من خلاله كل مطالبة إلى ملف رقمي مرقم، يتضمن تاريخها والإجراءات التي اتخذت بشأنها والجهة المسؤولة عنها ونسبة الإنجاز، إلى جانب وضع بروتوكول تسليم رسمي في الشهر الأخير من الدورة، يتم بموجبه تسليم السجل كاملاً إلى المجلس الجديد خلال اجتماع رسمي مع مكتب المحافظ، مع توضيح الملفات المتعثرة.

حلول مقترحة

ويضيف أن من بين الحلول المقترحة كذلك إنشاء أمانة سر دائمة تضم فريق متابعة في المحافظة لا يتغير بتغير أعضاء المجلس، وتتمثل مهمته في متابعة الردود الواردة من الجهات المعنية وتذكير المجلس الجديد بالملفات المفتوحة، بما يعزز استمرارية العمل وعدم فقدان ما تم إنجازه في الدورة السابقة.

وفيما يتعلق بالصلاحيات والأدوات اللازمة لتعزيز الأثر التنموي للمجالس البلدية،

الرؤية - ريم الحامدية

يؤكد عدد من أعضاء المجالس البلدية والمرشحين ضمن القوائم الأولية المعلن عنها مؤخراً وعدد من المختصين، أن التوجهات السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بإجراء تقييم شامل للاختصاصات الممنوحة للمجالس البلدية والأدوار التي تقوم بها وتكامل عملها مع أعمال المحافظين، تجسد أهمية هذه المجالس في مسيرة التنمية المحلية وفي ترسيخ نهج اللامركزية الإدارية والحرص على تطوير منظومة العمل البلدي وفق أعلى معايير الحوكمة والكفاءة المؤسسية. وأشاروا - في تصريحات لـ «الرؤية» - إلى أن المرحلة المقبلة تستدعي تطوير دور المجالس البلدية والارتقاء بها من مجرد طرح المطالب والاحتياجات إلى المشاركة الفاعلة في تحديد الأولويات وصناعة القرار ومتابعة تنفيذ المشروعات، كما أن تعزيز حضورها يتطلب صلاحيات وأدوات أكثر فاعلية، وآليات واضحة لضمان استمرارية الملفات، إلى جانب اختيار أعضاء يمتلكون الكفاءة والخبرة والقدرة على التواصل والتخطيط والمتابعة.

وبالتزامن مع الإعلان عن القوائم الأولية للمرشحين لانتخابات أعضاء المجالس البلدية، برزت دعوات إلى تعزيز التكامل بين المجالس والمحافظات، وتوسيع المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات والأولويات، بما يجعل المجالس أكثر ارتباطاً بواقع المجتمع وأكثر قدرة على الإسهام في مسيرة التنمية المحلية.

طلبات مجتمعية

ويقول عبدالمنعم الكمزاري عضو المجلس البلدي بمحافظة مسندم «ممثل ولاية خصب، إنَّ المجلس يتعامل حالياً مع المطالب المقدمة من أعضاء المجلس ومؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، من خلال مناقشتها ورفع التوصيات اللازمة إلى الجهات المختصة للدراسة والإفادة، دون تحديد فترة زمنية للرد، فيما يجري ترتيب المطالب وفقاً لدرجة الحاجة الملحة وبالتنسيق مع الجهات الخدمية.

ويوضح أنَّ المرحلة المقبلة تتطلب وضع «مصفوفة أولويات واضحة ومعلنة» للمواطن، تستند إلى ثلاثة معايير رئيسية، يأتي في مقدمتها أولوية السلامة، بحيث تغطي كل المطالب المرتبطة بأمن وسلامة المواطن ومسكنه بالأولوية، يليها أولوية الأثر من خلال تقديم المشاريع التي تخدم أكبر عدد من الأسر وتخفف الأعباء المعيشية اليومية، مثل الإسكان والطرق والخدمات الأساسية، إلى جانب أولوية العدالة التي تضمن التوزيع العادل للمشاريع بين ولايات المحافظة وعدم تركيز التنمية في ولاية على حساب أخرى.

ويشير الكمزاري إلى أنَّ استمرارية الملفات تمثل أحد التحديات التي تواجه العمل البلدي، وأنَّ الحل يكمن في تحويل استراتيجيات العمل من الارتباط



انطلاق أولى الحفلات الموسيقية.. وفعاليات متنوعة خلال الفترة المقبلة

رامي صبري يُمَتع جمهور مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض مع انطلاق «موسم الفن والثقافة»

مسقط- الرؤية

دشّن مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض موسم الفن والثقافة، بانطلاق أولى فعالياته مع حفل الفنان المصري رامي صبري، إيداً ببدء موسم حافل بالحفلات الموسيقية والعروض المسرحية والمعارض الفنية، ضمن أجندة متنوعة تعزز حضور المركز كوجهة للفعاليات الثقافية والترفيهية إلى جانب دوره في استضافة المؤتمرات والمعارض والفعاليات الدولية.

ويشهد الموسم خلال الفترة المقبلة مجموعة من الفعاليات البارزة، من بينها حفلات للفنانين صابر الرباعي، وتامر عاشور، وإيسا، إلى جانب معرض «فن مسقط»، الذي يعود لجمع الفنانين والمبدعين والجمهور في تجربة فنية وثقافية متنوعة، بالإضافة إلى المسرحية الكويتية «مهندس الذوق العام»، وعدد من الفعاليات والعروض الحية الأخرى التي سيتم الإعلان عنها تباعاً.

ويأتي موسم الفن والثقافة في إطار توجه المركز نحو تنويع أجندة فعالياته وتقديم تجارب تستقطب شرائح



مختلفة من الجمهور من داخل سلطنة عُمان وخارجها، بما يساهم في تعزيز الحركة السياحية والترفيهية في مسقط. وفي هذا السياق، قال المهندس سعيد بن سالم الشنفرى، الرئيس التنفيذي لمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض: «ننظر إلى الفعاليات الفنية والثقافية والترفيهية باعتبارها جزءاً مهماً من منظومة سياحة الأعمال والاقتصاد المرتبط بالفعاليات؛ فالأثر الذي تصنعه هذه الفعاليات لا يتوقف عند أبواب قاعات المركز، بل يمتد إلى الفنادق والمطاعم

مختلفة من الجمهور من داخل سلطنة عُمان وخارجها، بما يساهم في تعزيز الحركة السياحية والترفيهية في مسقط. وفي هذا السياق، قال المهندس سعيد بن سالم الشنفرى، الرئيس التنفيذي لمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض: «ننظر إلى الفعاليات الفنية والثقافية والترفيهية باعتبارها جزءاً مهماً من منظومة سياحة الأعمال والاقتصاد المرتبط بالفعاليات؛ فالأثر الذي تصنعه هذه الفعاليات لا يتوقف عند أبواب قاعات المركز، بل يمتد إلى الفنادق والمطاعم



من الخدمات المرتبطة بالزيارة، بدءاً من الإقامة والتنقل، ووصولاً إلى المطاعم والتسوق والتجارب السياحية. وتساهم الفعاليات الكبرى في إثراء تجربة زوار سلطنة عُمان، من خلال ربط حضور الفعالية بتجارب أخرى تقدمها الوجهة، وهو ما يعزز القيمة الاقتصادية للزيارة ويدعم تكامل قطاع الفعاليات مع قطاعات السياحة والضيافة والثقافة والترفيه. ويعمل مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، بالتكامل مع مختلف

الجهات والمؤسسات العاملة في هذه القطاعات، على تعزيز هذا الدور من خلال استقطاب وتنظيم فعاليات متنوعة على مدار العام، بما يرسخ مكانة مسقط على خارطة الفعاليات الإقليمية والدولية، ويعكس موسم الفن والثقافة هذا التوجه من خلال برنامج يجمع بين الموسيقى والفنون البصرية والمسرح والتجارب الحية، ليقدم للجمهور موسماً متنوعاً، ويفتح المجال أمام المزيد من الفعاليات الثقافية والترفيهية خلال الفترة المقبلة.

الشنفرى: فعاليات

«المركز» جزء من

منظومة سياحة الأعمال

واققتصاد الفعاليات

«فن مسقط» يفتح

أبوابه قريباً للفنانين

والمبدعين في تجربة

زاخرة بالثقافة والفن

عرض المسرحية الكويتية

«مهندس الذوق العام»

ضمن روزنامة الموسم

442 طالباً وطالبة تنافسوا في 5 مجالات

تكريم الطلبة الفائزين بـ«جائزة الإبداع الأدبي» في «تعليمية الداخلية»

سرور للبنات بالمركز الأول، وجاءت الطالبة نسبية بنت ناصر بن زاهر العبري من مدرسة فاطمة بنت الخطاب للبنات في المركز الثاني، وحل الطالب ماهر بن أحمد بن خليفة الحجى من مدرسة الشيخ محمد بن مسعود البوسعيدى للبنين في المركز الثالث.

وفي تحليل النصوص الأدبية مجال الشعر للصفوف (١٠-١٢)، حصلت الطالبة ولاء بنت عبدالله بن حمود البوسعيدى من مدرسة الشبيبة نضرة الربامية للبنات على المركز الأول، وجاءت الطالبة تسنيم بنت محمد بن سليمان الشيعلي في المركز الثاني، والطالبة سارة بنت علي بن سنان الشيعلي في المركز الثالث، وكتلتها من مدرسة بسياء للبنات. وفي القصة القصيرة للفتة ذاتها، أحرزت الطالبة رغد بنت راشد بن عبدالله المحرزى من مدرسة أم قيس الأسدية للبنات المركز الأول، وحصل الطالب محمد بن عامر بن علي العوهري من مدرسة أبو زيد الربامي للبنين على المركز الثاني، فيما نالت الطالبة مريم بنت سليمان بن حميد الشيعلي من مدرسة المعمر للبنات والمنتقلة حالياً إلى مدرسة بسياء للبنات المركز الثالث.

وفي كتابة الشعر الفصيح للصفوف (١٠-١٢)، فازت الطالبة أبرار بنت مبارك بن مسعود العبدلي من مدرسة الشبيبة نضرة الربامية للبنات بالمركز الأول، وحل الطالب عبدالعزيز بن سعود بن عوض البوسعيدى في المركز الثاني، والطالب الجلندى بن عبدالعزيز بن سام البوسعيدى في المركز الثالث وكلاهما من مدرسة مالك بن فهم للبنين.



التوبية من مدرسة أم أمهن للبنات في المركز الثالث. وفي التحدث بالفصحى للفتة ذاتها حقق الطالب عدنان بن سيف بن سليم الفهدى من مدرسة الشيخ أحمد بن عبدالله الكندي للبنين والمنتقل حالياً إلى مدرسة أبو عبيدة للبنين المركز الأول، ونالت الطالبة شذى بنت سعيد بن منصور الهنائي من مدرسة وادي قريات المركز الثاني، وحصلت الطالبة فاطمة بنت صدام بن علي الشريقي من مدرسة توف والمنتقلة حالياً إلى مدرسة المعمورة على المركز الثالث.

أما في القصة القصيرة للصفوف (٦-٩)، فقد فازت الطالبة ميرة بنت بدر بن حمود الرحيبي من مدرسة

من مدرسة الطموح بالمركز الأول، وحصول الطالبة زهر بنت سعيد بن حمدان المحاري من مدرسة الشامل والمنتقلة حالياً إلى مدرسة ولاية بدبد للبنات على المركز الثاني، فيما جاءت الطالبة أسيل بنت سعيد بن سليمان السعدي من مدرسة سيح البركات في المركز الثالث. وفي الإلقاء الشعري للصفوف (٦-٩) أحرز الطالب أسامة بن سالم بن عبدالله الغربي من مدرسة الشيخ أحمد بن عبدالله الكندي للبنين المركز الأول وحلت الطالبة زونية بنت عبدالحكيم بن عامر الرحيبة من مدرسة سرور للبنات في المركز الثاني، وجاءت الطالبة ود بنت سالم بن حمد

نزوى- الرؤية

كرمت الجمعية العمانية للكتاب والأدباء وبالتعاون مع المديرية العامة للتعليم محافظة الداخلية، الطلبة الفائزين في جائزة الجمعية للإبداع الأدبي لطلبة المدارس للعام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. تحت رعاية سعادة الشيخ محمود بن راشد السعدي والي نزوى والمكلف بتسيير أعمال محافظ الداخلية، وذلك بمركز نزوى الثقافي وبحضور عدد من المسؤولين التربويين والمعلمين والطلبة وأولياء الأمور.

وشهدت الجائزة مشاركة ٤٤٢ طالباً وطالبة في مجالات الإلقاء الشعري والتحدث بالفصحى والقصة القصيرة وتحليل النصوص الأدبية وكتابة الشعر الفصيح، موزعة على ٣ فئات عمرية، بهدف اكتشاف المواهب الأدبية في مدارس المحافظة وتنمية قدرات الطلبة في اللغة العربية وفنونها. وبلغ عدد المشاركات في فئة الصغار للصفوف (١-٥) ٩٦ مشاركة في الإلقاء الشعري، فيما استقطبت فئة الناشئة للصفوف (٦-٩) ٣٣٦ مشاركة توزعت على ٩٠ مشاركة في الإلقاء الشعري و٥٠ مشاركة في التحدث بالفصحى و٩٦ نصاً في القصة القصيرة، وبلغ عدد المشاركات في فئة الباقين للصفوف (١٠-١٢) ١١٠ مشاركات شملت ٢٣ عملاً في تحليل النصوص الأدبية و٦٤ نصاً في القصة القصيرة و٢٣ قصيدة في كتابة الشعر الفصيح.

وأسفرت نتائج الإلقاء الشعري للصفوف (١-٥) عن فوز الطالب محمد بن يوسف بن جابر الهنائي

حمد الناصري

أحمد الحمداني.. صوت الأثير

النايف ورفيق المساجلات



بمشاعر يملؤها الحزن والأسى، أعزى في وفاة أخي وصديقي الإعلامي والكاتب القدير الأستاذ أحمد بن درويش الحمداني، الذي انتقل إلى جوار ربه، تاركاً وراءه غصة في قلوبنا، وإرثاً إبداعياً زاخراً وأثرًا طيباً لن يحوه الغياب.

لقد فقدت الساحة الإعلامية العُمانية برحيله قامة استثنائية وصوتاً مخلصاً كان نبضاً حياً للمجتمع وهويته المحلية، حيث تجلّى عطاؤه عبر أثر إبداعه سلطنة عُمان والشباب من خلال برامجه الجماهيرية التي تبث الأمل والطاقة الإيجابية، ولا يمكن أن ننسى كيف كان يُرافقنا بأسلوبه العفوي الصادق مخلقاً أثراً عميقاً في برنامجيه الرمضاني الشهير «معكم دوم» وبرنامجه اليومي «صباح الياسمين». وأستذكر في هذا المقام ببالغ الفخر والاعتزاز واحدة من أزهى وأعمق المحطات الفكرية في تاريخ الصحافة العُمانية، وتحديدًا في أواخر ثمانينيات القرن الماضي عبر منبر مجلة النهضة العُمانية بمطرح، التي أسسها ورعاها رائد الصحافة العُمانية الشيخ الراحل طالب بن سعيد المعوي؛ حيث فتح الكاتب والإعلامي القدير محمد البحياني صفحات المجلة على مصراعها ليدير بكل اقتدار سجالاً مكتوباً ساخناً وجريئاً ضمن حلقات «ملف الحركة الأدبية في عُمان»، وهو الملف الذي جمع في مواجهة قلمية وفكرية مباشرة بين الراحل أحمد بن درويش الحمداني وبين كاتب هذه السطور. وقد تناولت تلك المساجلات والتعقيبات الفكرية الرصينة نقد مكان «الجمود الفكري» وآليات التغيير الثقافي في عُمان، وناقشنا بجرأة تامة شؤون المسرح، وآليات النهوض بالدراما العُمانية، وكيفية صون الهوية الوطنية، واحتمد بيننا النقاش حول الوسيلة الأجدى لمحاربة هذا الجمود والوصول إلى وعي الجماهير.

فبينما كان الأستاذ أحمد بن درويش الحمداني يُدافع بقوة عن مشروعية تبسيط الخطاب واستخدام الأدب الدرامي التوعوي القريب من وجدان وتعبيرات المجتمع المحلي العُماني لانتشاله من التقليدية، كنتُ أرى ضرورة التمسك بالفصحى الرصينة والعمق الفكري لتجنب تسطيح القضايا الاجتماعية، ليكون حوارنا نموذجاً حياً لثقافة الوعي والأناة العُمانية، ونجح الإعلامي الأستاذ محمد البحياني بإدارته الذكية في جعله مرجعاً ثوثيقاً لمُهمّا.

ولم يكن الراحل مجرد صوت يصدح خلف الميكروفون، بل كان قلمه يفيض وعياً وفتاً؛ إذ سخر أدواته الإبداعية ككاتب ومؤلف درامي مخضرم لرفعة الوعي المجتمعي عبر أعمال تركت بصمة خالدة في الذاكرة العُمانية، وفي مقدمتها مسلسل «الاجتماعي المبكر» «يوميات سعيد وسعيدة» عام ١٩٩١، ورواياته اللاحقة كسلسلة «إنسان من هذا الزمان» عام ٢٠١١، والسلسلة التوعوية المحبوبة «الكلام المعلوم مع خلف وسلوم»، ومسلسل «مُخالف ملتزم جداً»، إلى جانب خطوط إبداعية أخرى تجلت في «غداً تبتسم الحياة» و«طيور بلا ريش».

وإلى جانب عطائه الإعلامي والفني، كان مُعلماً وموجهاً للأجيال؛ إذ أفاض بخبراته الطويلة لتأهيل الكوادر الوطنية الشابة وتدريبها عبر ورش ودورات متخصصة رسمت لهم معالم النجاح في مهارات الأداء والعمل الإعلامي، وما زلت أستذكر نبل خلقه ودمائته وتواضعه، مما جعل منه مثلاً للزميل الوفي والمبدع المخلص لوطنه حتى النفس الأخير.

وختاماً.. رثاؤنا في رحيل الأستاذ أحمد بن درويش الحمداني لا يُطوي به أثره؛ إذ يظل نبض إبداعه وسيرته العطرة خالدين في ذاكرة الوطن، فرحم الله أبا نواف بواسع مغفرتة، وأجزل له الثُل في فردوسه الأعلى، وسكب السكينة والسلوان في قلوب أهله ومُحببيه.

وإننا لله وإنا إليه راجعون.

اليوم.. المرحلة الختامية من «جائزة ثقافة الطفل»

مسقط- الرؤية



باسل بن أحمد الرواس

من عمر ٧-١٢ سنة، وتشمل العمانيين والطلبة العرب المقيمين في سلطنة عُمان من خلال صنع محتوى فيديو باللغة العربية الفصحى أو باللهجة مدته ٣ دقائق، يتحدث كل واحد فيه عن موضوع محدد يختاره حسب الموضوعات المطلوبة المحددة، ثم يرسل الفيديو إلى المسابقة، وبعد الفرز يتصدر ٥ فائزين للتنافس أمام لجنة التحكيم في النهائي على خشبة المسرح، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الدورة ٣٠٠ مشارك.

احتفل وزارة الثقافة والرياضة والشباب، اليوم الأحد، بختام جائزة ثقافة الطفل ٢٠٢٦، تحت رعاية سعادة باسل بن أحمد الرواس وكيل وزارة الثقافة والرياضة والشباب، وسيشهد حفل الختام الجولة النهائية لمسابقة «تحدث كي أراك» والتي يتنافس عليها ٥ متاهلين وهم: ملاك بنت فهد الوهبي وإياد بن خليل الوائلي والغالية بنت طلال العبري وفواز بن أنور الحامي وصفية بنت علي الشحي. وتضم الجائزة التي تشرف عليها وزارة الثقافة والرياضة والشباب عدة مسابقات يتنافس على مجالاتها فئة الأطفال الموهوبين والكتاب المشتغلون في ثقافة الطفل. وتهدف المسابقة لتأصيل وتعزيز الوعي بالهوية والانتماء في حياة الطفل، وتنمية الخبرة اللغوية والتربوية لدى الطفل عن طريق تعزيز القيم الإنسانية التي تتوافق مع القيم الوطنية، ورفع جودة الإنتاج للطفل وإثراء ثقافته الإنسانية. وتنقسم الجائزة إلى فئتين، الأولى مسابقة «تحدث كي أراك» ويتنافس فيها الأطفال الموهوبون في مهارة التحدث؛

«تعليمية شمال الباطنة» تناقش الأولويات البحثية والتربوية



صحار- خالد بن علي الخوالدي

التعليمي، بما يساهم في تطوير الأداء واتخاذ القرارات استناداً إلى نتائج علمية ومؤشرات واقعية. واستعرضت اللجنة أبرز ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية، بهدف الوقوف على الأعمال والمشروعات التي يمكن مواصلة تنفيذها وتطويرها، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التحسين والتجويد بما يعزز فاعلية أعمال اللجنة ومخرجاتها. كما ناقش الاجتماع المبادرات والفعاليات والمسابقات البحثية والتربوية المطروحة، واستعرض الموقف التنفيذي لها وآليات متابعتها، إلى جانب بحث السبل الكفيلة بتعزيز المشاركة فيها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

عقدت لجنة البحوث والدراسات التربوية بالمديرية العامة للتعليم محافظة شمال الباطنة اجتماعها الأول للعام الدراسي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، برئاسة الدكتور بن سلطان المزيني رئيس اللجنة، وبحضور أعضاء اللجنة، وذلك لمناقشة توجهات العمل البحثي والتربوي وأبرز الأولويات خلال المرحلة المقبلة. واستهل الاجتماع بالترحيب بأعضاء اللجنة والتأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به في دعم العمل التربوي من خلال الدراسات والبحوث، وتوجيه جهودها نحو القضايا والموضوعات المرتبطة بالميدان



كشوب لـ«الرؤية»: المعيار الحقيقي لنجاح ضريبة «صفر بالمائة» يكمن في انعكاسها الفعلي على الأسعار

الرؤية- ريم الحامدية

يرى أحمد بن سعيد كشوب، رئيس مكتب المؤشر للاستشارات، أن القرارات الجديدة الصادرة عن جهاز الضرائب بشأن السلع والمنتجات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بمعدل الصفر في المائة، تمثل خطوة ذات أبعاد تتجاوز المعالجة الضريبية المباشرة، بالنظر إلى امتدادها إلى الغذاء والأدوية والتجهيزات الطبية البشرية والبيطرية، وما يرتبط بهذه القطاعات من سلاسل إنتاج وإمداد وأمن غذائي وصحي.

وأوضح- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن قراءة القرارات الثلاثة ينبغي ألا تتوقف عند عدد البنود الواردة في القوائم، وإنما يجب أن تتطرق من تحديد السلع التي تغيرت معاملتها الضريبية فعلياً، والتمييز بينها وبين السلع التي كانت خاضعة أصلاً لمعدل الصفر واستمرت معاملتها كذلك، مشيراً إلى أن زيادة عدد البنود تعكس في جانب منها مزيداً من التفصيل في التصنيف الجمركي، ولا تعني بالضرورة انتقال جميع البنود الجديدة من معدل ٢٥٪ إلى معدل الصفر.

وبين أن القرار المتعلق بالسلع الغذائية، والذي يرفع عدد بنود التعرفة الجمركية المشمولة بالقائمة إلى ٨٠٧ بنود مقارنة بـ٥١٣

بنداً في القائمة السابقة، يستدعي قراءة أكثر دقة من مجرد احتساب الزيادة العددية، إذ قد تكون بعض البنود الجديدة نتيجة إعادة تصنيف وتفصيل للسلع بحسب أنواعها أو استخداماتها أو مواصفاتها، في حين أن الأثر المالي الحقيقي يرتبط بالسلع التي تغيرت معاملتها الضريبية بالفعل.

وأضاف أن أهمية القرار الغذائي تكمن في اتساع دائرة أثره المحتمل، إذ لا ترتبط القائمة بالسلع التي تصل مباشرة إلى المستهلك فحسب، وإنما تشمل كذلك منتجات ومدخلات ترتبط بسلسلة الإنتاج الغذائي، الأمر الذي يجعل أثر معدل الصفر في المائة مرتبطاً بالمزارع والمربي والمصنع والمستورد والمورد، إلى جانب المستهلك النهائي. وأشار كشوب إلى أن انتقال سلعة من معدل ٥٪ إلى معدل الصفر يمكن أن يخفض التكلفة الضريبية المباشرة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة انخفاض سعر البيع النهائي بالنسبة نفسها، لأن السعر يتأثر بمجموعة من العوامل تشمل تكاليف الاستيراد والإنتاج والنقل والتخزين وهوامش الربح ومستويات المنافسة والعرض والطلب.

وأكد أن المعيار الحقيقي للقرار بالنسبة للمستهلك سيكون في مدى انتقال الوفر الضريبي إلى الأسعار، داعياً إلى قياس الأسعار

قبل التطبيق وبعده للسلع التي ثبت تغير معاملتها الضريبية، حتى يمكن تحديد الأثر الفعلي بعيداً عن الأثر النظري للضريبة.

وفيما يتعلق بالقرار الخاص بالأدوية والتجهيزات الطبية البيطرية، أوضح كشوب أن أهمية هذا الجانب تتجاوز خفض تكلفة بعض المنتجات المستخدمة في العلاج، لتصل إلى دعم استمرارية الإنتاج الحيواني والوقاية والتحسين، وبالتالي تعزيز إحدى حلقات الأمن الغذائي.

وقال إن إدراج اللقاحات والمنتجات المناعية والأدوية والمستلزمات البيطرية ضمن قائمة السلع الخاضعة لمعدل الصفر يمكن أن يكون له أثر على تكلفة الرعاية الصحية للحيوانات، بما لا يقل عن حجم هذا الأثر سيظل مرتبطاً بوزن هذه المدخلات داخل هيكل التكلفة الكلي للمنتج الحيواني، في ظل وجود تكاليف أخرى تشمل الأعلاف والطاقة والمياه والنقل والأجور والتمويل وغيرها.

ولفت إلى أن الربط بين الصحة البيطرية والأمن الغذائي يمثل جانباً مهماً في قراءة القرار، فاستدامة الإنتاج الحيواني لا تبدأ عند وصول المنتج إلى الأسواق، وإنما تبدأ من صحة القطيع والوقاية من الأمراض والقدرة على المحافظة على مستويات إنتاج مستقرة. أما في قطاع الصحة البشرية، فأشار كشوب

إلى أن القرار لا يقتصر على الأدوية بالمعنى التقليدي، وإنما يمتد إلى مجموعة من التجهيزات والمستلزمات والمنتجات المرتبطة بالتشخيص والعلاج والرعاية الصحية، ما يجعل أثره محتملاً على نطاق أوسع من فاتورة الدواء التي يتحملها المستهلك.

وبين أن معدل الصفر في هذا المجال يمكن أن يخفف العبء الضريبي المرتبط بعدد من المنتجات والتجهيزات الطبية، كما قد ينعكس على المستوردين والموردين والمنشآت الصحية، إلا أن تحديد الأثر الاقتصادي الفعلي يتطلب النظر إلى المعاملة السابقة لكل منتج، وشروط تطبيق معدل الصفر، وتصنيفه الجمركي والجهة المختصة بالإفراج عنه.

وأكد كشوب أن القطاع الخاص سيكون أحد الأطراف الرئيسية في مرحلة تطبيق القرارات، ليس فقط من زاوية التكلفة، وإنما كذلك من زاوية السيولة ورأس المال العامل والامتثال الضريبي، موضحاً أن المنشآت المسجلة ضريبياً تتعامل مع ضريبة المدخلات وفق الأحكام المنظمة، وبالتالي فإن أثر الانتقال إلى معدل الصفر قد يظهر في توقيت التدفقات النقدية ودورة رأس المال العامل بقدر ما يظهر في التكلفة النهائية.

وأضاف أن زيادة مستوى التفصيل في بنود

التعرفة الجمركية تفرض على الشركات والمستوردين تحديث أنظمتها وقواعد بياناتها، والتأكد من مطابقة السلع للرموز الجمركية المحددة وشروط الاستفادة من معدل الصفر، خصوصاً في المنتجات الطبية والبيطرية التي ترتبط كذلك بإجراءات الإفراج والموافقات من الجهات المختصة.

وفي الجانب المالي، يرى كشوب أن وجود أثر على الإيرادات العامة أمر متوقع بالنسبة للسلع التي تنتقل فعلياً من معدل ٢٥٪ إلى معدل الصفر، إلا أن تقدير حجم هذا الأثر لا يمكن استخلاصه من عدد البنود وحده، وإنما يحتاج إلى بيانات دقيقة حول قيمة الواردات والمبيعات وحجم الاستهلاك والاستخدام النهائي ومدخلات الإنتاج والمعالجة الضريبية السابقة لكل سلعة.

وأشار إلى أن الرقم ٨٠٧، على سبيل المثال، لا يمكن اعتباره مؤشراً مباشراً على مقدار الإيرادات التي ستأثر، كما لا يمكن اعتبار كل بند من البنود البيطرية أو الطبية انتقالاً جديداً من معدل ٥٪ إلى الصفر، ما لم تثبت المقارنة بين المعالجة السابقة والجديدة ذلك بصورة فعلية.

ويرى كشوب أن القيمة الاقتصادية الأوسع للقرارات الثلاثة تظهر في ترابط القطاعات التي تستهدفها؛ فالغذاء يرتبط بالإنتاج

وسلاسل الإمداد، والصحة البيطرية ترتبط بالإنتاج الحيواني والأمن الغذائي، والصحة البشرية ترتبط بالأدوية والتشخيص والعلاج والتجهيزات الطبية.

وأضاف أن هذه الترابطات تجعل تقييم القرارات بحاجة إلى مؤشرات تتجاوز قياس الحصيلة الضريبية، لتشمل تطورات أسعار السلع، وتكلفة الإنتاج، وتنافسية المنتج المحلي، وحجم الواردات، والتدفقات النقدية للقطاع الخاص، ومدى انتقال الأثر إلى المستهلك.

وأكد أن الفترة التالية لبدء التطبيق في الأول من أكتوبر ستكون الأهم في اختبار الأثر الحقيقي للقرارات، إذ ستكشف حركة الأسعار والمعاملات التجارية وسلوك الشركات والموردين والمستهلكين عن مقدار ما انتقل من الأثر الضريبي النظري إلى أثر اقتصادي ملموس.

وخلص كشوب إلى أن نجاح معدل الصفر بالمائة لا يقاس بتوسع القوائم أو ارتفاع عدد البنود، وإنما بما يحدث فعلياً في السوق بعد التطبيق؛ من حيث كلفة الغذاء، واستمرارية الإنتاج، وتكلفة الرعاية الصحية، وسيولة القطاع الخاص، ومدى انعكاس المعاملة الضريبية الجديدة على المستهلك والاقتصاد بصورة عامة.

تسجيل 3 مشروعات معتمدة دولياً في «السجل الوطني للكربون»

والتقنيات النظيفة، والتحقق والمصادقة، والخدمات القانونية والمالية، إلى جانب تخصصات ومهن جديدة مرتبطة باقتصاد الكربون، بما يسهم في بناء القدرات الوطنية ونقل التقنيات وتعزيز المحتوى المحلي. وأكد المهندس محسن بن سليمان الجابري أن تشغيل السجل الوطني للكربون يعكس توجه سلطنة عُمان نحو بناء سوق كربون وطني متكامل وشفاف ومتوافق مع الأطر الدولية، وتعزيز دور الأرصدة الكربونية في دعم مشروعات خفض وإزالة الانبعاثات، بما يسهم في تحقيق المستهدفات الوطنية للمناخ وتعزيز مسار الوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠.

مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وصولاً إلى تحقيق الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠. وأضاف أن سوق الكربون في سلطنة عُمان يتجه إلى مزيد من التوسع خلال السنوات المقبلة، مع وجود أكثر من ٢٠ مشروعاً قيد التطوير بإمكانات خفض تتجاوز ٣ ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، بما يسهم في تحويل مشروعات خفض الانبعاثات إلى فرص استثمارية، وإتاحة الأرصدة الكربونية الناتجة عنها للتداول وفق الأطر المعتمدة، واستقطاب الاستثمارات في مشروعات خفض وإزالة الانبعاثات. وأشار إلى أن منظومة سوق الكربون توفر فرصاً جديدة للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تطوير المشروعات،



م. محسن بن سليمان الجابري

مسقط- العُمانية

تواصل وزارة الطاقة والمعادن تطوير منظومة أسواق الكربون في سلطنة عُمان وتعزيز انتقالها إلى مرحلة التطبيق العملي، من خلال تسجيل ٣ مشروعات كربونية معتمدة وفق المعايير الدولية في السجل الوطني للكربون من خلال منصة “ميزان”، وإصدار خمسة خطابات تفويض بإجمالي أرصدة كربونية معتمدة للتفويض والنقل الدولي تبلغ ٨٠٤٣٣٣ طناً مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بما يدمج مسار سلطنة عُمان نحو تحقيق الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠.

ويُعد السجل الوطني للكربون البنية الرقمية الأساسية لمنظومة سوق الكربون في سلطنة عُمان، إذ يوفر سجلاً مركزياً لتسجيل المشروعات المؤهلة، وتتبع إصدار الأرصدة الكربونية وملكيّتها وتحويلها واستخدامها بأرقام تسلسلية فريدة، وتوثيق خطابات التفويض والتسويات المقابلة وإظهار حالتها، بما يعزز الشفافية وسلامة عمليات التداول ويمنع الاحتساب المزدوج لخفض الانبعاثات، فيما يعمل مركز عُمان للحياد الصفري بوصفه النافذة الوطنية الموحدة لمشروعات أرصدة الكربون.

ويتولى تشغيل السجل عبر منصة “ميزان”، وإصدار خطابات التفويض وتطبيق التسويات المقابلة، إلى جانب تنظيم عمليات نقل أرصدة الكربون دولياً وفق الأطر المعتمدة. وتشمل المشروعات المسجلة حالياً مشروع استرداد غاز مردم الملتقى، ومشروع استرداد غاز مردم بركاء ضمن قطاع إدارة النفايات وتقليل غاز الميثان، ومشروع استرداد واستخدام الغاز المصاحب في حقل خميلة النفط بالمنطقة رقم (٢٧) ضمن قطاع حلول إزالة الكربون في النفط والغاز، بما يعكس تنوع مجالات مشروعات خفض الانبعاثات المسجلة في السجل الوطني للكربون.

وأوضح المهندس محسن بن سليمان الجابري، مدير عام مركز عُمان للحياد الصفري، أن الأرصدة الكربونية تمثل أحد المخرجات الاقتصادية لمشروعات خفض وإزالة الانبعاثات، إذ تتيح تحويل مشروعات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى قيمة اقتصادية قابلة للقياس ضمن أسواق الكربون، مضيفاً أن السجل الوطني للكربون عبر منصة “ميزان” يوفر الأساس الوطني لتوثيق الأرصدة وتبعية وإدارة عملياتها، بما يعزز نزاهتها وموثوقيتها ويدعم نمو سوق الكربون في سلطنة عُمان.

وقال إن تشغيل السجل الوطني للكربون يأتي ضمن الإطار التنظيمي لأسواق الكربون في سلطنة عُمان، الذي ينظم مشاركة سلطنة عُمان في آليات المادة السادسة من اتفاق باريس وفي سوق الكربون الطوعي، ويحدد سبعة قطاعات رئيسة مؤهلة لتسجيل مشروعات خفض وإزالة الانبعاثات، كما يدعم تشغيل السجل مستهدفات المساهمات المحددة وطنياً، حيث تستهدف سلطنة عُمان خفض الانبعاثات بنسبة ٣٣ بالمائة بحلول عام ٢٠٣٥ مقارنة بخط أساس عام ٢٠٢٤ البالغ ٩٤

0.4% ارتفاعاً في مؤشر سعر صرف الريال العماني

مسقط- العُمانية

ارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي للريال العُماني بنسبة ٠,٤ بالمائة، ليصل إلى ١١٦,٨ نقطة بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مقارنة بـ ١١٦,٣ نقطة بنهاية يوليو ٢٠٢٥. وأظهرت البيانات الأولية التي نشرها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن سجل النقد المصدر في سلطنة عُمان نموًا بنسبة ٤,٩ بالمائة بنهاية يوليو ٢٠٢٦، ليلج ملياراً و٥٨٥ مليون ريال عُمان، مقارنة بمليار و٥١١ مليوناً و٤٠٠ ألف ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٥.

وارتفع عرض النقد مجمناه الضيق بنسبة ٢٨ بالمائة، ليلج ٩ مليارات و٢٠٩ ملايين و٤٠٠ ألف ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٧ مليارات و١٩٣ مليوناً و١٠٠ ألف ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٥.

كما ارتفعت السيولة المحلية بنسبة ١٤,٩ بالمائة، لتبلغ ٢٩ ملياراً و٢٥٢ مليوناً و١٠٠ ألف ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مقابل ٢٥ ملياراً و٤٥٠ مليوناً و٦٠٠ ألف ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٥.

المستثمرون الأفراد يتجهون إلى الشراء في بورصة مسقط مع قرب إعلان النتائج

مسقط- العُمانية

اتجه المستثمرون العُمانيون الأفراد إلى الشراء في تداولات الأسبوع الماضي ببورصة مسقط مستفيدين من أجواء التفاؤل التي تشهدها البورصة مع اقتراب إعلان النتائج المالية الأولية للربع الثالث.

واستحوذت مشتريات المستثمرين العُمانيين الأفراد خلال الأسبوع الماضي على نحو ١٥ بالمائة من إجمالي قيمة التداول مقابل مبيعات بنسبة ١٢,٥ بالمائة، وشهد الأسبوع الماضي ارتفاعاً بنسبة ٥٢ بالمائة في قيمة التداول التي صدرت إلى ٢١٣,٤ مليون ريال عُمان مقابل ١٧٢,٩ مليون ريال عُمان في الأسبوع الذي سبقه، غير أن الصفقات المنفذة سجلت تراجعاً طفيفاً بنسبة ٣,٦ بالمائة لتتهبط إلى ٤٧ ألف صفقة مقابل ٤٨ ألفاً و٨٤٥ صفقة تم تنفيذها في الأسبوع السابق.

وسجلت بورصة مسقط الأسبوع الماضي عددًا من المكاسب مع ارتفاع المؤشر الرئيسي ٤٤ نقطة محتتماً التداولات الأسبوعية قرب حاجز ٧١٠٠ نقطة، وسجل مؤشر قطاع الصناعة أعلى المكاسب

كيف يمكن لعمان تحويل الجغرافيا إلى قوة اقتصادية؟ (2-2)



أ.د. وائل زكريا الصاوي الشنهابي *

المختلفة. وهذه هي الإدارة الاستراتيجية الحقيقية. فالدولة لا تختار دائما الظروف التي تعمل فيها. لكنها تستطيع أن تختار مدى استعدادها لهذه الظروف.

ربما حان الوقت لأن نتجاوز العبارة التقليدية: عُمان تتمتع بموقع استراتيجي؛ فالموقع الاستراتيجي موجود بالفعل. السؤال هو: هل لدينا عقل استراتيجي يستثمر هذا الموقع؟ والفرق بين الاثنين هو الإدارة، فالجغرافيا تمنح الفرصة، والبنية التحتية تفتح الباب، لكن التكنولوجيا والإدارة والاستثمار والإنسان هي التي تحول الفرصة إلى قيمة اقتصادية.

لا ينبغي أن تكون الرسالة التي نخرج بها من أزمة هرمز هي الخوف من المستقبل؛ بل الاستعداد له؛ فالاقتصاد العالمي لن يعود بالضرورة إلى شكل ما قبل الأزمات الحالية. سلاسل الإمداد أصبحت أكثر حساسية، والشركات أصبحت أكثر اهتمامًا بالبدائل، والبيانات أصبحت جزءا من القرار، والذكاء الاصطناعي أصبح أداة للتنبؤ وليس مجرد أداة تقنية.

وفي هذا العالم، تستطيع عُمان أن تستفيد من موقعها وموانئها إذا نجحت في تقديم نفسها ليس فقط كمرمٍ بديل، وإنما ك منظومة لوجستية متكاملة وموثوقة وذكية. وهنا يمكن أن يصبح صهار والدقم وصلابة أكثر من ثلاثة موانئ.

ويمكن أن تصبح ٣ حلقات في شبكة اقتصادية واحدة.

السؤال الأخير: في النهاية، قد لا يكون السؤال الأهم: ماذا سيحدث لمضيقي هرمز؟ فهذا سؤال أكبر من قدرة دولة أو مؤسسة واحدة على الإجابة عنه.

السؤال الذي يمكننا إجابته عنه هو: ماذا ستفعل عُمان إذا تغيرت قواعد التجارة؟ هل ننتظر الأزمة ثم نبحث عن البدائل؟ أم نبني البدائل الآن؟ هل نكتفي بإدارة الموانئ؟ أم نحولها إلى منصات ذكية لإدارة التجارة؟ هل نتعامل مع البيانات باعتبارها معلومات؟ أم باعتبارها أصلا استراتيجيًا لصناعة القرار؟ وهل نعتبر الذكاء الاصطناعي تقنية جديدة؟ أم نراه جزءًا من منظومة الإدارة الاقتصادية القادمة؟ ربما تكون الإجابة عن هذه الأسئلة أهم من الإجابة عن سؤال هرمز نفسه، فالأزمات لا تصنع دائما الاقتصادات القوية أو الضعيفة.

الإدارة هي التي تصنع الفارق. وعندما يتحول عدم اليقين إلى جزء من البيئة الاقتصادية، فإن الدولة الأكثر استعدادًا ليست الدولة التي تعرف ماذا سيحدث غداً، وإنما الدولة التي تستطيع أن تتحرك بسرعة إذا كان ما سيحدث غدا. وهنا تحديداً يمكن لعُمان أن تحول تحدي الجغرافيا إلى فرصة اقتصادية.

هرمز قد يكون مضيّقاً على الخريطة، لكنه بالنسبة للإدارة العُمانية اختبار لقدرة الاقتصاد على أن يكون أكثر ذكاءً، وأكثر مرونة، وأكثر استعداداً للمستقبل.

* أستاذ إدارة الأعمال
جامعة البريمي (سلطنة عُمان)- جامعة بورسعيد (مصر)

الاقتصاد المرن.. هو الاقتصاد الذي يملك البدائل: ربما يكون الدرس الأكبر من أزمة هرمز أن الاقتصاد الحديث لا يستطيع أن يبني قوته على الكفاءة وحدها. نحتاج إلى الكفاءة والمرونة معا.

فقد يكون المورد الأرخص هو الخيار الأفضل في الظروف الطبيعية. لكن إذا كان هذا المورد بعيداً، أو مرتبطاً بممر بحري واحد، فقد يتحول الخيار الأرخص إلى الخيار الأكثر تكلفة عندما تقع الأزمة.

ولهذا أصبحت الشركات الكبرى تتحدث اليوم عن: تنوع الموردين - تنوع الأسواق - المخزون الاستراتيجي - المرونة اللوجستية - التحول الرقمي - البيانات الفورية - وخطط الطوارئ. وكلها في النهاية تعني شيئاً واحداً: لا تضع كل بيضك في سلة واحدة.

ماذا يعني ذلك لعُمان؟ هنا يمكن أن يتحول التحدي الحالي إلى فرصة استراتيجية، ولكن ليس من خلال انتظار زيادة حركة التجارة بشكل مؤقت. بل من خلال بناء منظومة تستطيع المحافظة على هذه الحركة حتى بعد انتهاء الأزمة.

فإذا استخدمت الشركات الإقليمية الموانئ العُمانية اليوم بسبب اضطراب هرمز، فإن التحدي هو أن تجد في عُمان بعد الأزمة خدمات لوجستية أكثر كفاءة، وتكلفة أكثر تنافسية، وربطاً رقمياً أفضل، وإجراءات أسرع، ومناطق صناعية أكثر تكاملاً. عندها تتحول الأزمة من مجرد ظرف مؤقت إلى فرصة لبناء ميزة طويلة الأجل. وهنا يأتي دور الإدارة.

ولا يمكن فصل هذه القضية عن رؤية “عُمان ٢٠٤٠”؛ فالتنوع الاقتصادي ليس مجرد زيادة عدد القطاعات الاقتصادية، وإنما بناء اقتصاد يمتلك القدرة على مواجهة تغيرات الأسواق. والاقتصاد المتنوع لا يعني فقط أن لدينا النفط والسياحة والصناعة، واللوجستيات، والتعدين، وغيرها؛ بل يعني أن هذه القطاعات مترابطة وتدعم بعضها بعضاً. اللوجستيات تدعم الصناعة، والموانئ تدعم التجارة، والمناطق الاقتصادية تدعم الاستثمار، والتكنولوجيا ترفع كفاءة الجميع، والبيانات تساعد صانع القرار على إدارة المنظومة.

وتشير تقارير متابعة رؤية “عُمان ٢٠٤٠” إلى استمرار العمل على تطوير شبكات النقل، والربط بين الموانئ والمناطق الحرة والمطارات والمنافذ الحدودية، وإدخال التكنولوجيا في حوكمة قطاع النقل واللوجستيات. إذن، ما نحتاجه ليس مشروعاً جديداً منفصلاً عن الرؤية. بل تسريع تنفيذ ما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة.

وهنا يجب الانتباه إلى نقطة مهمة. عُمان لا تستطيع التحكم في كل التطورات التي تحدث في مضيق هرمز، ولا تستطيع بمفردها التحكم في المتغيرات الجيوسياسية. لكنها تستطيع إدارة ما يقع داخل نطاق قدرتها: الموانئ، والخدمات اللوجستية، وسلاسل الإمداد، والبيانات، والبنية التحتية، وتنوع الأسواق وكفاءة المؤسسات، والاستعداد للسيئاريوهات

قوة الكذب ومقاومته!!

من الرفض والاعتراض أو تحول من مسألة تستوجب النقاش والتحصيل إلى أرضية مشتركة تُبنى عليها مواقف جديدة.

ولعل أكبر تضليل هو ما مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣م حين قادت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها حملة تكرار يومية مكثفة حول امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وعلاقته بأحداث سبتمبر، ورغم غياب الأدلة القطعية وقتها، فإن تكرار المسألة

على ألسنة الوزراء وشاشات الأخبار جعلها في وجدان قطاعات واسعة من الرأي العام الغربي حقيقة لا تقبل الجدل حتى وقع الغزو وتبين زيف الادعاء لاحقاً حين اعترف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق “كولين باول” بأن كذب وأن ذلك سيظل “نقطة سوداء في ملفه”.

على أن مجتمعات اليوم تواجه مع ثورة التواصل الاجتماعي، وقوة نفوذ الإعلام الرقمي قوة الكذب لممارسة التضليل، وتزييف الحقائق، وتحويل الكذب إلى صدق منطقي لا جدال فيه.

لقد ارتكز الإسلام الحنيف على قاعدة الصدق وفي هذا يقول د. نائف بن نهار: «يُحَثُّ في القرآن الكريم فلم أجِد لفظة “كونوا مع” إلا مع الصادقين”، وقد ربط الله سبحانه وتعال الكذب بعدم الإيمان في قوله ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، ذلك لأن الكذب هو افتراء وتدليس على الحقيقة، ما يعني أنه ظلم وهذا ما يبيِّن من قول الحق سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

لقد تحوّلت وسائل التواصل الاجتماعي اليوم إلى أقوى ماكينة تكرار عرفتها البشرية. وذلك عبر آليات دقيقة، عبر الخوارزميات أو ما يسمى بـ “غرف الصدى” (Echo Chambers)، إذ تتعلم المنصّات ما يثير تفاعل المستخدم، فتعيد تغذيته بالمحتوى نفسه مئات المرات بصيغ مختلفة. ويظن المتصفح بذلك أن العالم بأسره

يتبنى هذه الفكرة، بينما هو في الحقيقة يدور داخل فقاعة صنعتها له الخوارزمية. كما تقوم الجيوش الإلكترونية والذباب الرقمي (Botnets) بإطلاق وسم (هاشتاك) معين وإغراقه بآلاف الحسابات الوهمية التي تعيد نشر نفس الجملة والادعاء، فيوهج هذا الزعم المصطنع المتلقي بأن هناك إجماعاً شعبياً، فيبدأ العقل في التعامل مع الادعاء كأمر واقع.

أيضاً عبر ما يسمى بـ “استراتيجية الإغراق” (Flooding): إذ إنه بدل حجب الحقيقة بالكامل كما كانت تفعل الرقابة التقليدية، يتم اليوم إغراق الفضاء بشتى أنواع الروايات المتناقضة والشائعات المكررة، مما يفقد المتلقي إلى حالة من “الإعياء المعرفي”، فيتساوى عنده الصدق والكذب، وتضيع الحقيقة وسط الضجيج.

كذلك يتم عبر المقاطع المجتزأة والوسائط التوليدية (Deepfakes): حيث يتم تكرار تداول مشهد مجتزأ مدته (٥) ثوانٍ، أو صورة مفكركة، على منصات معيّنة، كفيّل بتدمير سمعة أو إشعال فتنة مجتمعية قبل أن تصدر أي جهة بياناً تصحيحياً لن يقرأه إلا القليل.

هنا تبرز مسؤولية الوعي الحقيقي للتفنيذ وعدم الانجرار خلف الكذب على ما فيه من قوّة، فالكذب لم إن يحد من يصدقه ويمنحه مساحة من الاهتمام والانتشار فلن يعيش، فهناك عبارة تنسب إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقول: «إن الله عابداً يُؤمنون الباطل بهجرة، ويُحيون الحقّ بذكره». وبذلك، فمقاومة الكذب في الإعلام الرقمي يبدأ من تحسين العقل بعدة خطوات وهي:

أولاً: التثبت قبل النشر؛ بأن يعوّد الإنسان نفسه على عدم نشر خبر بمجرد أنه مشر أو يوافق ما يعتقد، بل يسأل: من المصدر؟ وما الدليل؟ وهل نقلته جهة موثوقة؟.

ثانياً: التمييز بين الخبر والرأي؛ فالكثير من التضليل يبدأ بخلط الرأي بالحقيقة؛ وبالتالي ينبغي أن يعرف المتلقي

ثمن الثبات على المواقف العادلة

محمد رامس الرواس

التي تحاكّ ضده في الظلام. وعليه؛ فإن الرد الهادئ والمترن هو التجسيد الحقيقي للسمة العليا التي تتسم بها الشخصية العُمانية المُنزنة، علاوة على أننا لا يمكن بحال من الأحوال أن ننجرِف إلى لغة نسيء للشعوب أو تحول الاختلاف السياسي إلى خصومة مع الدول والمجتمعات، وعلى الجانب الآخر عندما تمسك ببقمنا الأصيلة والنبلّة، فإننا نجنب أنفسنا السقوط في الكمائن التي تنصب عن قصد وترصد لنا.

إن قوة الخطاب العُمانِي المعتدل تكمن في هدوئه، وعمقه، وقدرته الثابتة على الانحياز الدائم للحق، فخبُينا الإعلامية وكتّابنا، ومتفقوننا، وأدباؤنا من أبناء عُمان الأوفياء، لديهم- ولله الحمد- من الخبرة والرصيد المعرفي ما يُمكنهم من التعرف على الروايات غير الموثوقة، وشرح الحقائق الإعلامية والصحفية



د. صالح الفهدي

هل يواجه معلومة موثقة، أم تفسيراً، أم إشاعة، أم رأياً شخصياً؟

ثالثاً: عدم الاكتفاء بعنوان الخبر؛ فالعاون قد تكون مصممة لجذب المشاهدات وإثارة الانفعال، ولذلك ينبغي قراءة المحتوى كاملاً، ومعرفة السياق، وتاريخ الخبر.

رابعاً: مقارنة المصادر، فإذا كان الخبر مهماً أو حساساً، فمن الأفضل أن يبحث المتلقي عنه في أكثر من مصدر مستقل، وعدم بناء موقف على منشور واحد أو مقطع مجتزأ.

خامساً: عدم مكافأة الكذب بالانتشار؛ وذلك من منطق “أبميتوا الباطل بهجرة” فأحياناً يكون أفضل رد على الإشاعة ألا نغنها مزيداً من الانتشار، فإعادة نشر الكذبة بقصد نشرها قد تجعلها تصل إلى أشخاص لا يسمعوها بها أصلاً، وبالتالي تقع نحن في الفخ المنصوب.

سادساً: تعزيز المسؤولية الإعلامية، وهي رسالة إلى المؤسسات الإعلامية التي عليها أن تراجع المعلومات قبل نشرها، وأن تصحّح الخطأ بوضوح إذا وقع، ولا تجعل السبق الصحفي أهم من دقة الخبر.

سابعاً: تعليم التفكير النقدي، وهي رسالة إلى مؤسسات التعليم، فالتفكير النقدي يبدأ من المدرسة؛ فالطالب ينبغي أن يتعلم كيف يبحث عن المعلومة، ويتحقق منها، ويفحص مصدرها، ويقارن الأدلة، لا أن يكون مجرد متلقٍ ما يظهر أمامه في الشاشة.

ثامناً: الانتباه إلى استغلال العاطفة، فالأخبار الكاذبة كثيراً ما تصّاع لإثارة الخوف أو الغضب أو الشفقة، وكلما كان دفع المحتوى المتلقي إلى المشاركة الفورية قبل التفكير، كان من الحكمة أن يتوقف ويتحقق. وختاماً علينا أن ندرِك أن للكذب قوّة أصبحت اليوم نافذة ومؤثّرة، ولهذا يجب أن تكون حسانتنا في المقابل أعظم قوّة منه، امتثالاً لقول الحقّ سبحانه وتعالى: “يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ” (التوبة: ١١٩).



محمد رامس الرواس

مehنية عالية تتميز بتفنيذ الخبر وقّحه. كما أن لديهم القدرة على حسن التحليل عند النشر، فالوطن لا يُدفع عنه الخطر بالصوت الصاحب والانفعال العابر بالمقاطع المرئية، بل بالحجج القوية والمعلومة الدقيقة الرصينة.

ختاماً، يجب ألا ننسى أبداً أن الاستمرار في نهج السلام والعدل له أثمان باهظة حالياً ومستقبلاً؛ أولها تشويه الصورة ومحاولات التشويش من قبل من يهدمون ولا يبنون، ممن ليس لديهم حلول حقيقية للأزمات ولا يروقههم السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة والعالم، لكن رهاننا الأبدِي يبقى على الوعي الذي تتمتع به الشخصية العُمانية، والحكمة، والثبات الذي لا يلين. حفظ الله عُماننا الحبيبة، وحفظ قائدها المفدى، وحفظ شعبنا الكريم من كل سوء.

بورصة قائمة وتمويل يمرّ من خارجها (1)



علي بن محمد بن جمعة اللواتي

وحيث تضعف هذه الصلة، ينبغي البحث في بنية الاقتصاد وحسابات أطرافه، إلى جانب أنظمة البورصة وإجراءاتها. ما وراء حركة المؤشر هناك فرق بين تداول أسهم الشركات وتمويل مموها. فعندما يشتري مستثمر سهماً من آخر، ينتقل المال إلى البائع، ولا يدخل خزينة الشركة. وحتى الطرح الأولي قد يجمع مموّيلاً جديداً للشركة، أو يتيح للملاك بيع جزء من حصصهم، أو يحقق الغرضين معاً.

وتداول الأسهم وظيفة مهمة؛ فإمكانية البيع تشجع المستثمر على الشراء أصلاً، وتساعد على تسعير الملكية وتنظيم انتقالها. لكن ارتفاع التداولات والمؤشر لا يعني بالضرورة أن الشركات حصلت على أموال إضافية لبناء مصنع أو دخول سوق جديدة.

لذلك، يحتاج قياس نجاح البورصة إلى سؤال مكمل: كم مموّيلاً جديداً وصل عبرها إلى الشركات، وكيف استخدم؟ وتكتمل الصورة بالنظر إلى ما حققه من إنجابية وقيمة مضافة وفرص عمل مستدامة؛ فزيادة الأموال المجمّعة لا تكفي إذا

اتجهت إلى توسعات ضعيفة الجدوى. لماذا يختار المالك طريقاً آخر؟

يبدأ صاحب الشركة من حساب عملي: كم أحتاج؟ وما تكلفة المال؟ وما الالتزامات التي ستأقّفه؟

إذا كان البنك يعرف نشاطه، ويقبل ضماناته، ويوفر له التمويل بشروط مناسبة، فقد يبدو القرض أقرب الطرق. يحتفظ المالك بحصته في الأرباح والقرار، مقابل التزام بالسداد وتحمل مخاطر المدْيونية. أما إصدار الأسهم فيخفف الاعتماد على الديون، لكنه يقتضي مشاركة الآخرين في الملكية والأرباح المستقبلية، والالتزام بالإفصاح والمساءلة.

ولنفترض أن شركة تحتاج إلى ١٠ ملايين ريال للتوسع. إذا كانت تدفقاتها النقدية المتوقعة تكفي لسداد القرض، فقد يفضل مالكو الاقتراض والاحتفاظ بحصته في الملكية. أما إذا كان التوسع يحتاج إلى سنوات قبل تحقيق إيرادات كافية، فقد يكون إصدار أسهم جديدة وطرحها للكتّاب العام، مع إدراج الشركة في البورصة، أنسب؛ إذ تتيح حملة الاكتتاب إلى الشركة تمويل توسعها، ويشارك المساهمون في مخاطرها

وأرباحها، دون التزام بسداد أقساط كما في القرض. لذلك، يتوقف الاختيار على قدرة الشركة على السداد، وتكلفة كل بديل، واستعداد المالك لمشاركة الآخرين في الملكية.

وهنا تظهر «معادلة الإدراج»: تكاليف التجهيز والطرح والالتزامات المستمرة في كُفّة، والتمويل والتقييم وسيولة الملكية وفرص النمو في الكُفّة الأخرى. فإذا كانت الكلفة واضحة ومؤكّدة، بينما بدا العائد محدوداً، فلن تكفي الدعاوات والجوافز المؤقتة لتغيير القرار. وقد تكون الشركة مستعدة للإفصاح، لكنها لا ترى أن البورصة ستسهم نشاطها أو تمنحها تقييماً مقبّلاً.

ولا تتوقف المعادلة على استعداد المالك؛ فهي تتأثر أيضاً بما يبحث عنه المستثمر. فإذا انحصر الطلب الاستثماري في شركات ناضجة توزع أرباحاً منتظمة، ضاقت الفرصة أمام شركات تحتاج إلى إعادة استثمار أرباحها لتمويل النمو. ولذلك، تحتاج البورصة إلى مستثمرين تختلّف أهدافهم وقدرتهم واستعدادهم لتحمل المخاطر وأفاقهم الزمنية، حتى تجد مشروعات التي تحتاج إلى وقت لتحقيق عوائدها رأس مال يناسبها.

هل توجد فرصة تستحق التمويل؟

قبل سؤال الشركات عن سبب عدم إدراجها،

وهذا ما يتناوله الجزء الثاني من المقال.

لا تستسلم.. إله قليلًا!

رَبَّنَا دَار

من لا يعرف ظلال
خلفان؟

محمد بن سلطان الساعدي

سيدي الرئيس.. كيف أرتيك؟

المعتصم اليوسعدي

حين تتحول فرحة الهدف
إلى ورطة!

محمد أحمد سلامة

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: <https://alroya.om/category/3>

عُمان وكازاخستان.. علاقات راسخة ومستقبل واعد

تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله- وسعت سلطنة عُمان علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة، وعززت دورها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي بما يخدم تطلعات الشعوب، وبما يفتح آفاقاً أوسع من التعاون الاقتصادي والاستثماري والثقافي والعلمي.

وغدا.. يحل جلالة السلطان- أعزه الله- ضيفاً على كازاخستان لبحث مجالات جديدة من التعاون بين البلدين الصديقين؛ في وقت شهدت فيه العلاقات العُمانية الكازاخستانية تطوراً مُتدرجاً في مختلف المجالات، في ضوء ما يتمتع به البلدان الصديقان من موقعين جغرافيين مهمّين يربطان بين مناطق وأسواق متعددة، وما يملكانه من إمكانيات وفرص يمكن

توسيع قاعدة التبادل التجاري ومن شأن هذه الزيارة أن تشكل محطة مفصلية في مسار العلاقات الثنائية، وأن تدفع بالشراكة الاستراتيجية بين مسقط وأستانا نحو مستويات أكثر عمقا وشمولا، استنادا إلى الرغبة الصادقة والإرادة السياسية المشتركة لقيادتي البلدين في استثمار المقومات التي تملكها الدولتان، إلى جانب الحرص على

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

ما زالت الرحلة في بداياتها

خلفان الطوقي

ولا بُدّ منها إن أرادت عُمان أن تكمل رحلتها التطويرية والتنظيمية الهادفة لبناء عُمان صلبة، ومرنة تستطيع التأقلم وسريعة في مواكبة المتغيرات، اختلافنا أو اتفقنا، إلا أن هناك تحرك، ربما يحتاج إلى تطوير وتحسين ومراجعة وتقييم مستمر، وهذه هي سنة الحياة الداعية إلى التحسين لأجل حياة أفضل.

ما نحتاجه اليوم هو المحافظة على هذا الزخم، التغيير لأجل التحسين المستمر، الذي يجعل عُمان متقدمة ورائدة في كافة المجالات، من حيث نقل التجارب وأفضل الممارسات، وتأهيل شبابها لتحمل ما هو قادم من تحديات ومسؤوليات عظام، وبقطة لكل ما يجعلنا أكثر مرونة، وشد وعيا في التعامل مع الوقت وأهميته، فليس المهم أن نصل إلى هدفنا، بل متى نصل، وهذا ما يجعل الفارق عظيماً ومؤثراً.

الرحلات الدولية والاستقبالات التي يقوم بها عاهل البلاد المفدى- أيده الله-

نهضة مُتجددة أكملت اليوم ما يقرب من ستة أعوام ونصف العام، وهناك الكثير مما تحقق، ولكن ما زال الكثير في الانتظار، وبالرغم مما مرّ من ظروف عديدة ومعقدة على عُمان والمنطقة الخليجية والعالم منذ عام ٢٠٢٠ إلى هذه اللحظة، إلا أن هناك تحركات حكومية سريعة توافقت مع الظروف المحيطة؛ فعلى سبيل المثال مرّت علينا تدبذبات أسعار النفط، وجائحة كوفيد-١٩، والآن الأزمة العسكرية والسياسية بين أمريكا وإيران، غير أن عُمان بسبب موقعها الجغرافي كانت أقلّ الدول تضرراً، خاصة في قطاع اللوجستيات البحرية والبرية وحتى الجوية.

بغض النظر عن وجهة نظر البعض فيما اتخذته الحكومة من إجراءات منذ ٢٠٢١، فيما يخص البرامج الوطنية والمبادرات المبنقة منها؛ فهناك من يرى أن القوانين أصبحت أكثر من اللازم، وهناك من يرى أنها خطوة تنظيمية،

إنهم يكيدون كيّداً

د. محمد بن خلفان العاصمي

هذه الحرب على استهداف الرأي العام وخلق الجدل وصناعة الانطباع كما يريدُها العدو بطريقة حربانية تتغلغل بهدوء إلى العقول دون وعي وإدراك إلى أن تتمكن وتظهر على صورة حدث صادم للمجتمع.

إن صناعة الإشاعة وتزييف الحقيقة باتت حرفة مُتقنة من الجُبناء الذين كُتب عليهم الفساد في الأرض، وقد يحار العقل في مدى قدرتهم وتمكنهم من حبك القصص وتدبير الأحداث للوصول إلى إقناع الناس بما يريدون. ولقد سمعنا قصصاً كثيرة حول أحداث هزّت العالم ومرّت عبر هذا التخطيط الخبيث، وقد اتخذت هذه المنظمات مجموعة من الأساليب للوصول إلى هدفها مثل الحسابات الوهمية، والأخبار المُضلّلة، واجتزاء التصريحات، والصور والفيديوهات المُزَيّفة، وانتهوجوا نهجاً واضحاً في سبيل ذلك؛ مثل: إعادة تدوير المعلومة الكاذبة حتى تتحول في أذهان البعض إلى «حقيقة»، واستغلال القضايا الاقتصادية والاجتماعية والحوادث والأزمات لإثارة القلق وإضعاف الثقة في الحكومة.. وهنا تكمن الخطورة عندما يتحول المواطن،

من يظن أن ما يحدث من هجوم على سلطنة عُمان ورموزها الوطنية والدينية أمرٌ عادي؛ فهو مُخطئ؛ بل إنها حملة مُنظمة ومخططة ومرتبطة بطريقة دقيقة، ولها سيناريوهات متعددة ومتنوعة تهدف جميعها إلى زعزعة استقرار البلاد، وخلق حالة من الفوضى والتشكيك في مواقف الدولة، هذه المواقف التي تقاطعت مع طموح وأحلام وآمال تجار الحرب والسلاح، ومُشعلي الفتن، في سبيل تحقيق مآربهم وأهدافهم، فلم يجدوا سوى أن يُجنّدوا أنفسهم لمحاربة دولة دائماً ما تدعو للسلام والتسامح والتعايش ونبذ العنف والكراهية والصراعات، واتخذت من الحوار سبيلاً لحل الخلافات بين الأطراف بعيداً عن صوت المدافع والقنابل والصواريخ.

لم تعد الحرب العسكرية هي العنصر الوحيد للقضاء على الدول والسيطرة عليها فقد تغيرت أدوات الصراع في العصر الرقمي، لقد أصبحت الحرب ذات بطش أشد فهي تستهدف قيم المجتمع وثقته وتماسكه، وهي حرب تعبت بنقايلد الشعوب وثقافتها حين تتمكن من الوعي والتفكير. كما تعمل

رئيس التحرير

حاتم بن حمد الطائي

التحرير

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٤٠-٢٤٦٥٢٤٤٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد

محول: ٢٠٢, ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات

محول: ٢٠٧, ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة

محول: ٢١٤, ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-٢٤٦٥٢٤٤٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢-٢٤٦٥٢٤٠٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣-٢٤٦٥٢٤٠٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة

وزارة الإعلام

لماذا انتصر الفكر
العُماني؟

د. محمد بن عوض المشيني **

سلطنة عُمان استثناءً في كل شيء؛ بدايةً بسياستها الخارجية التي تنظر من خلالها إلى العالم بموازين الاحترام للقانون وحسن الجوار واحترام الغير؛ فالقيادة العُمانية تنطلق من المبدأ والمنظور الذي يرى أنه لا يجوز أن تعود بالإنسانية إلى عصور التخلف والقوة الغاشمة والسيطرة على الآخرين واستباحة ثرواتهم الوطنية ومصادرتها، وكذلك التوسع خارج الحدود الجغرافية المعترف بها دولياً. تلك القاعدة العُمانية، نادرة في عالم الجغرافيا والسياسة، لكنها لا تعامل الآخرين بضغائنهم وبسريرتهم أو حتى بأفعالهم وانتهازيتهم؛ بل هناك مفهوم أوسع ورأسخ وحكمة عُمانية لا تقبل القسمة في نهجها القويم الذي أبهر العالم من أقصاه إلى أقصاه، وذلك من خلال الارتقاء بمبادئ التعايش السلمي واحترام حقوق الناس، ليس فقط في داخل عُمان؛ بل امتداداً إلى هذا الكوكب المثلث بالهموم والمتناحر على المصالح. وبالفعل أقل ما يمكن قوله هنا أن هذا العالم أرهقت حكوماته الفتن والحروب والخلافات من جل المصالح، حتى ولو كان ذلك على حساب المبادئ الأخلاقية التي قامت عليها الدول والتي يفترض بها أن تحترم تلك الأسس التي تحفظ استمرارية الأنظمة وتحفظها من الزوال، خاصة عند ما تنجح للمصالح والتوجه الميكانيكيّ القائم على أن الغاية تبرر الوسيلة.

إلا أنه على العكس من ذلك، يظهر في الألفق النموذج العُماني الفريد في عالم السياسة الذي هو عبارة عن قصة نجاح مبهرة للكل؛ فالقيادة العُمانية المتمثلة في حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- تملك الكثير من مفاتيح الحل والعقد وحل الخلافات، وقبل ذلك كله نفخر به رباناً لسفينة الوطن التي يقودها باقتدار في إقليم يُعاني من الكثير من المتاعب والتحديات. وعلى الرغم من ذلك، يخطو بلدنا العزيز خطوات ناجحة نحو المجد؛ بما تحمله هذه الكلمة من معنى، في اكتساب سمعة وثقة جميع الأطراف في العالم وخاصة دول الإقليم، وتلك قيمة مضافة للمجتمع العُماني. وقد انتهجت السلطنة سياسية الأبواب المفتوحة والشفافية والصدق وحسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير، خاصة مع الدول الشقيقة في رسم حدودها مع جيرانها منذ مطلع السبعينيات من القرن الفائت؛ لكونها- أي السلطنة- تنطلق من قاعدة معروفة «لا ضرر ولا ضرار» فقد تجاوزات بذلك الخلافات الضيقة حول الحدود التي تفصل بين الدول.

أما على مستوى السياسة الداخلية في هذا البلد العزيز؛ فقد كانت مختلفة عن الغير، وناجحة بكل المقاييس في الحفاظ على أمن وسلامة الغيرة واستقرارها، وخاصة جبل المستقبل من الشباب الذين يتم استهدافهم بشكل خاص بهدف غسل أدمغتهم من خلال الدعاية السوداء والرمادية. من هنا تبدأ الملحمة الوطنية العُمانية بنجاح أجهزتها الوطنية في جعل العُماني بعيداً عن الاصطفاة أو الانضمام إلى التنظيمات التي تستعها أجهزة أجنبية لكي تستخدمها لاستهداف الشعوب والأمان في العالم بهدف تشويه الدين الإسلامي

الحنيف؛ فكانت تلك التنظيمات الضالة من اختراع الغرب ليكون الإسلام العدو البديل للشيوعية. وبالفعل نجحت الأجهزة السرية بزرع العديد من المنظمات السرية التي تمسار الإرهاب باسم الإسلام في جسد الأمة؛ ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، صنع زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر النسخة الجهادية الأولى للأفغان العرب الذين جاهدوا بخسن نيّة ضد القوات السوفييتية في أفغانستان، ثم ظهرت «داعش» التي استخدمت من جديد أسطوانة الجهاد للتأثير على الشباب في مختلف دول العالم للانضمام إليها؛ إذ كان يتم تجنيد ٣ آلاف شخص يومياً عبر التكنولوجيا الغربية كوسائل التواصل الاجتماعي ومختلف منصات الإعلام الرقمي على الإنترنت، بينما على الجانب الآخر نجحت سلطنة عُمان في المحافظة على أبنائها، بفضل الله وتضافر جهود الأجهزة الأمنية العُمانية والمجتمع العُماني الذي طُبِع بقيم المحبة والسلام والتأخي؛ فلا تنمو النباتات الخبيثة على تربة السلطنة الطاهرة، وقبل ذلك كله القيادة العُمانية التي نجحت في انتشال الشعب من الفتن والقبلية والمذهبية الضيقة لخلق وطن شامخ يزهو بإخلاص المواطن واعتزاز به بوطنه لتبقى راية عُمان عالية خفاقة في السماء.

وبالفعل.. أصبحت عُمان والمواطن العُماني يُشار لهما بالبنان في احترام الغير والتسامح، وكانت عُمان استثناءً في هذا العالم؛ فعقد الذين انضموا إلى تلك التنظيمات الظالمة قليل جداً ولا يتجاوز عدد أصابع اليدين.

** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

خدمات إعادة التصدير واللوجستيات بالصدارة.. وتدفقات سياحية قوية إلى السلطنة

العامري لـ«الرؤية»: تحول استراتيجي في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين عُمان وكازاخستان

22.8 مليون ريال حجم التبادل التجاري بين سلطنة عُمان وكازاخستان

ضرورة تفعيل الممرات اللوجستية بالاستفادة من موقع عُمان كمركز لوجستي عالمي

الجمعية الاقتصادية العُمانية إلى أن الميزان التجاري سجل فائضًا لصالح سلطنة عُمان بقيمة ٢٢,٨٤٤,٨٥٨ ريالًا عُمانيًا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٦م، نتيجة للنمو القوي في إجمالي الصادرات العُمانية وإعادة التصدير. وعلى صعيد التواصل الحضاري والنشاط السياحي، أفاد العامري بأن سلطنة عُمان تواصل استقطاب السياح والزوار من كازاخستان بفضل تسهيلات التأشيرة وخطوط الطيران المباشرة والمقومات الطبيعية والتراثية

بما يخدم التوجهات الوطنية لرؤية “عُمان ٢٠٤٠”.

وأوضح العامري- في تصريحات خاصة لـ”الرؤية”- أن إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع إلى نحو ٢٢,٨٨ مليون ريال عُمانِي حتى نهاية شهر يوليو من عام ٢٠٢٦، مقارنة مع ٤٢١ ألف عُمانِي خلال عام ٢٠٢٥، وهو ما يمثل تضاعفًا استثنائيًا يزيد على ٥٣ ضعفًا، ويعبر عن ديناميكية جديدة في الحركة التجارية، لا سيما في قطاعات إعادة التصدير والخدمات اللوجستية. وأشار رئيس مجلس إدارة



د. خالد بن سعيد العامري

الرؤية- ريم الحامدية

أكد الدكتور خالد بن سعيد العامري، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية، أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سلطنة عُمان وجمهورية كازاخستان تشهد تحولًا استراتيجيًا وقفزة نوعية غير مسبوقة خلال عام ٢٠٢٦، مشيرًا إلى أن البيانات الإحصائية تعكس نجاح الجهود المشتركة في الدفع بمستويات التبادل التجاري وتوسيع آفاق الاستثمار بين البلدين الصديقين،

تحديث آلية دفع الرسوم لعدد من الخدمات عبر «منصة عُمان للأعمال»

مسقط- العُمانية

قامت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بتحديث آلية دفع الرسوم لعدد من الخدمات عبر “منصة عُمان للأعمال”، بما يتيح للمستفيد تقديم طلبه مقابل مبلغ رمزي بسيط، على أن يتم سداد الرسوم المستحقة للخدمة بعد اكتمال إجراءات الطلب، بدلًا من دفع جميع الرسوم الإدارية ورسوم الخدمة عند تقديم الطلب وفق الآلية السابقة. ويشمل التحديث خدمات السجل التجاري والوكالات التجارية، ذلك ضمن مساعي الوزارة لإعادة تنظيم الإجراءات وتطوير الخدمات الحكومية الرقمية، بما يقلل الإجراءات المالية المسبقة، ويوفر رحلة أكثر مرونة وسهولة للمستفيد، ويرفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال.

وقال مبارك بن محمد الدوحاني مدير عام التخطيط والمتحدث الرسمي ورئيس فريق التحول الرقمي بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن التحديث يمثل خطوة ضمن برنامج متواصل لإعادة تصميم الخدمات انطلاقًا من احتياجات المستثمر وصاحب العمل، مؤكدًا أن توجه الوزارة في التحول الرقمي يقوم على تبسيط الإجراءات أولاً ثم توظيف الحلول الرقمية لتقديمه بصورة أكثر سهولة وكفاءة واستدامة. وأضاف أن الوزارة تعمل على مراجعة رحلة المستفيد بصورة مستمرة، وتقليل الخطوات والمتطلبات وتطوير التكامل الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة، بما يعزز سهولة ممارسة



الأعمال ويدعم تنافسية بيئة الأعمال في سلطنة عُمان. وتعكس مؤشرات «منصة عُمان للأعمال» النمو المتواصل في استخدام الخدمات الرقمية؛ إذ بلغ عدد المعاملات المنجزة عبر المنصة خلال الفترة من يناير وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦م ٩٦٣ ألفًا و٥٤٩ معاملة. كما بلغ عدد السجلات التجارية الجديدة خلال الفترة نفسها ٣٥ ألفًا و٩٠٧ سجلات، ليصل العدد التراكمي إلى ٤٧٠ ألفًا و٥١٦ سجلًا تجاريًا، فيما بلغ عدد الوكالات التجارية المسجلة ٧٥٦ وكالة، ليصل إجماليها التراكمي إلى ٣٦٨٢ وكالة تجارية، إضافة إلى إصدار ١٠٦ آلاف ٥٧٧ ترخيصًا تلقائيًا. من جانبه، أوضح حميد بن حمد البراشدي رئيس قسم التوثيق والمصادقات بأمانة السجل التجاري وعضو فريق التحول الرقمي بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن إعادة هيكلة آلية الدفع

9.7% زيادة في الاستثمار الأجنبي بنشاط التجارة إلى 305.3 مليون ريال

1.7 مليار ريال الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بالنصف الأول

ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للقطاع الخاص، بما يسهم في خفض الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات وتهيئة بيئة أكثر جاذبية لنمو الأعمال. وأكدت أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي في نشاط التجارة بنسبة ٩,٧ بالمائة يمثل مؤشرًا إيجابيًا على جاذبية الأنشطة التجارية، مشيرة إلى أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار تعمل على تعزيز تنافسية بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات النوعية وربطها بالفرص المتاحة، والاستفادة من المزايا التي توفرها المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية ومنظومة النقل والخدمات اللوجستية.

وقالت إن الوزارة تعمل كذلك على تعزيز انسيابية حركة الصادرات وإعادة التصدير والتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لمعالجة التحديات التي تواجه التجار والمصدرين، إلى جانب تطوير الخدمات الرقمية والتشريعات المنظمة للأنشطة التجارية، بما يرفع كفاءة الدورة التجارية ويعزز قدرة سلطنة عُمان على الاستفادة من موقعها بوصفها بوابة للأسواق الإقليمية والدولية.

وأوضحت أن مؤشرات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات للنصف الأول من عام ٢٠٢٦ تؤكد تنامي الترابط بين النشاط التجاري والاستثمار وحركة التجارة الخارجية، مع بروز إعادة التصدير كأحد المحركات المتنامية للنشاط التجاري، بما يدعم جهود التنوع الاقتصادي وتعزيز تنافسية سلطنة عُمان كمركز للتجارة والاستثمار والخدمات اللوجستية.



نصرة بنت سلطان الحبسية

والتجارة ويعزز ارتباط السوق العُمانِي بالأسواق الإقليمية والعالمية. وأضافت أن النمو الملحوظ في إعادة التصدير بنسبة ١٣,٦ بالمائة يعكس بصورة خاصة تنامي الاستفادة من الإمكانيات التجارية واللوجستية لسلطنة عُمان، مؤكدة أن الوزارة تعمل بالتكامل مع الجهات ذات العلاقة على تسهيل حركة التجارة عبر المنافذ المختلفة، وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير وإعادة

التصدير، وتعزيز التكامل بين الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص. وأوضحت أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار تواصل العمل على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع التجاري، ورقمنة الخدمات وتبسيط الإجراءات عبر منصة عُمان للأعمال، وتحسين تجربة المستثمر والتاجر، وتعزيز التجارة الإلكترونية والمنافسة،

مسقط- العُمانية

أظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بالأسعار الجارية ارتفع بنسبة ٥ بالمائة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، ليصل إلى نحو مليار و٣٧٥ مليون ريال عُمانِي مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥. وأشارت البيانات إلى نمو الاستثمار الأجنبي في نشاط التجارة بنسبة ٩,٧ بالمائة، ليصل إلى نحو ٣٠٥,٣ مليون ريال عُمانِي، بما يعكس استمرار تدفق الاستثمارات إلى الأنشطة التجارية وتنامي الفرص التي يوفرها السوق العُمانِي.

وسجلت إعادة التصدير أداءً لافتًا خلال الفترة ذاتها، محققة أعلى معدل نمو في هذه المؤشرات، إذ ارتفعت بنسبة ١٣,٦ بالمائة لتبلغ قيمتها نحو مليار و١٤٠ مليون ريال عُمانِي، وهو ما يعكس تنامي دور سلطنة عُمان في حركة التجارة الإقليمية والدولية والاستفادة من موقعها الاستراتيجي وبنيتها الأساسية واللوجستية وشبكة الموانئ والمطارات والمنافذ البرية.

وقالت نصرة بنت سلطان الحبسية، المديرة العامة للتجارة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن المؤشرات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تعكس استمرار توسع النشاط التجاري في سلطنة عُمان، وتؤكد أهمية مواصلة تطوير المنظومة التجارية وتهيئة بيئة أكثر كفاءة ومرونة لممارسة الأعمال، ما يدعم حركة الاستثمار

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة اتحاد لوى للتجارة والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1430894) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (محدودة المسؤولية) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة اسحاق البلوشي للاستثمار والخدمات والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1678316) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة أمواج شاطئ صلالة للتجارة (ش.م.م) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1358392) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 150,000,000 ريال عماني إلى 60,000,000 ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة تحسين للتكنولوجيا (ش.م.م) المقيدة بالسجل التجاري رقم 1395027 أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 100,000,000 إلى 10,000,000 ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٨٢٢٠ في الفئة (٣٧) من أجل السلع / الخدمات، سيارة وصاح السيارات (install & repair car accessories)، إصلاح التجديد (car seats)، تعديل المركبات، داشبورد، لوحة داخلية ومزينة (dashboard, door panel and interior decoration repairing ceramic)، طقم المركبات، معالجة المركبات بمواد مضادة للصدأ (ceramic upgrade cars)، طقم حماية الجسم (coating & paint protection body film installing)، تنظيف المركبات.

باسم : ، مهتم العناية بالسيارات

الجنسية : ، عمانية

العنوان : ، الرقة، ر.ب، ٤١١ من ب، ١٢٣، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/١٦/٢٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨٠٣٤ في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات، الحجز للسفر، حجز مقاعد السفر، ترتيب الرحلات السياحية.

باسم : ، غيوم للسفر والسياحة

الجنسية : ، عمانية

العنوان : ، محافظة مسقط، السيب، المعبلة

الشمالية، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/١٩/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٤١٨٣ في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لأجهزة الحاسب الآلي والبرامج غير المعدة كطلب العميل، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للهواتف النقالة ومستلزماتها.

باسم : ، أوسكار للإلكترونيات الحديثة للتجارة

الجنسية : ، عمانية

العنوان : ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٣/٢٤

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/ عبدالله بن حمد بن عاجوبي البلوشي سند ملكية أرضه السكنية رقم: 124 الكائنة في ولاية الاستراحة/2 بالمربع: القابل والبالغ مساحتها: 600 متر مربع فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٤١٦ في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات، ملابس جاهزة، ملابس مطرزة، ملابس، بيع الأقمشة والملابس الجاهزة.

باسم : ، شركة أسفار البريمي للتجارة

الجنسية : ، عمانية

العنوان : ، ر.ب، ٩١٢ من ب، ٨٨، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٨/٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٨٦٠٠ في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات، خدمات المطاعم والمقاهي.

باسم : ، شجون الكون للتجارة

الجنسية : ، عمانية

العنوان : ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٨/١٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٠٥٩٣ في الفئة ٢٠ من أجل السلع / الخدمات، طاولات، فئد أثاث.

باسم : ، مستقبل الامارات الحديثة

الجنسية : ، عمانية

العنوان : ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/١٠/١٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٢٦ في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات، وكلاء العمولة والوساطة التجارية (لا تشمل أعمال المحافظ والمتاجر بالأوراق المالية).

باسم : ، معبر الغدير للتجارة

الجنسية : ، عمانية

العنوان : ، ر.ب، ١٥٠٨، ١١٢، محافظة مسقط، ولاية بوشر، حي الوزارات، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٥/٢٥

مشاركة 29 شركة وطنية في معرض «صنع في الخليج» لإبراز المنتج العماني

عُمان تشارك في الاجتماعات الخليجية لوزراء «التجارة والصناعة» لتعزيز ترابط سلاسل القيمة والإمداد

والخبراء لمناقشة مستقبل الصناعة الخليجية، حيث تناول جلساته السياسات الخليجية للنفاذ إلى الأسواق العالمية، والتصنيع الأخضر والمستدام، وتعزيز جاذبية دول المجلس للاستثمار الصناعي، وجودة وتنافسية المنتج الخليجي، إلى جانب البنية الأساسية وسلاسل الإمداد والتمويل والشركات الصناعية، والمحتوى المحلي، والمصانع الذكية، والابتكار. كما يـصاحب المنتدى برنامج معرفي يمتد حتى ٨ أكتوبر، يركز على التقييس والمطابقة الخليجية، والتحول الصناعي والذكاء الاصطناعي، والمصانع الذكية، والاستدامة والبنية الأساسية للجودة، وربط التطور التقني برفع كفاءة وتنافسية الصناعة الخليجية. وتـسعى سلطنة عُمان من خلال هذه المشاركة إلى تعزيز موقع الصناعة الوطنية ضمن منظومة التصنيع الخليجي، وفتح فرص أوسع أمام الشركات العُمانية لبناء شراكات وتوسيع صادراتها، والإسهام في تحويل التكامل الخليجي إلى مشروعات وفرص اقتصادية مشتركة ذات قيمة مضافة.

ولمزايا النسبية بين دول المجلس من شأنه تعزيز المحتوى الخليجي، واستحداث فرص صناعية واستثمارية مشتركة، وزيادة قدرة المنتجات الخليجية على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق العالمية. وأكد أن المشاركة العُمانية في منتدى ومعرض «صُنع في الخليج ٢٠٢٦» بـ ٢٩ شركة وطنية تعكس تنوع الصناعة العُمانية وتطور قدراتها الإنتاجية، وتمثل فرصة لإبراز المنتج العُماني وبناء شراكات مباشرة مع مجتمع الأعمال الخليجي، بما يدعم توجه الشركات الوطنية نحو التوسع والتصدير والدخول في سلاسل القيمة الإقليمية. وتتيح المشاركة للشركات العُمانية عرض منتجاتها وقدراتها التصنيعية أمام المستثمرين والشركات الخليجية، وبحث فرص التعاقد والشراكات والتوزيع والتصدير، والاستفادة من السوق الخليجية كمصنة للتوسع نحو الأسواق الإقليمية والدولية. ويجمع منتدى «صُنع في الخليج» الوزراء وصناع القرار وقادة الصناعة والمستثمرين



وتطوير منظومة التقييس، وتهيئة فرص أكبر أمام القطاع الخاص للنمو والتوسع داخل السوق الخليجية وخارجها. وأضاف سعادته أن دول مجلس التعاون تمتلك قاعدة اقتصادية وصناعية ولوجستية قادرة على تحقيق مستويات أعلى من التكامل، موضِّحاً أن ربط القدرات الإنتاجية

وقال سعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري إن مشاركة سلطنة عُمان تأتي في مرحلة تتطلب الانتقال بالتكامل الخليجي من تنسيق السياسات إلى توسيع أثره على حركة التجارة والصناعة والاستثمار، من خلال إزالة ما يواجه انسيابية السلع من تحديات، وتعزيز ترابط سلاسل القيمة والإمداد،



م. غالب بن سعيد المعمري

٥٧ للجنة التعاون الصناعي، والاجتماع الـ ١٢ للجنة الوزارية لشؤون التقييس، واللقاء التشاوري الـ ١٥ بين وزراء التجارة والصناعة ورؤساء اتحادات وغرف دول مجلس التعاون، بما يعكس تكامل المسارات التجارية والصناعية والتنظيمية ودور القطاع الخاص في دفع العمل الاقتصادي الخليجي المشترك.

مسقط- العُمانية

تشارك سلطنة عُمان في أعمال اجتماعات وزراء التجارة والصناعة والتقييس بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنتدى ومعرض «صُنع في الخليج ٢٠٢٦»، التي تستضيفها مملكة البحرين يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين؛ بهدف تعزيز التكامل الخليجي ورفع تنافسية المنتجات والصناعات الوطنية وتوسيع فرصها في الأسواق. ويرأس وفد سلطنة عُمان سعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، بمشاركة ممثلين من وزارة الخارجية، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة»، وهيئة حماية المستهلك، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، إلى جانب مشاركة ٢٩ شركة عُمانية في المعرض المصاحب. وتتضمن أعمال اجتماعات وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون عقد الاجتماع الـ ٧١ للجنة التعاون التجاري، والاجتماع الـ

نتيجة للشراكة بين «استثمر في عُمان» و«الثروة الزراعية والسمكية»

توطين 12 مشروعاً وطرح 13 فرصة استثمارية في قطاع الأمن الغذائي بـ220.2 مليون ريال

الحرص على تنوع الاستثمارات في قطاعي الصناعات الغذائية والأمن الغذائي

تسعين الماشية وإنتاج الألبان بقيمة استثمارية تبلغ ٤,٤٤٩ مليون ريال عُمان، ومشروع زراعة الشام بقيمة ٢,١ مليون ريال عُمان، ومشروع زراعة الخضروات الورقية في البيوت المحمية بقيمة ١,٦ مليون ريال عُمان، ومشروع زراعة وتصنيع البصل بقيمة ٤,٨ مليون ريال عُمان، ومشروع زراعة الثوم بقيمة ٢,٣ مليون ريال عُمان، ومشروع زراعة وتصنيع البطاطس بقيمة ٥,٥ مليون ريال عُمان. وأضاف أن الفرص تشمل مشروع المجمع الزراعي الذكي بمحافظة مسقط في ولاية قريات بقيمة استثمارية تبلغ نحو ١٧ مليون ريال عُمان، ومصنع معدات الأحواض البحرية في الدقم بمحافظة الوسطى، في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (أوبان)، بقيمة استثمارية تبلغ ٦,٢ مليون ريال عُمان، ومجمعاً صناعياً متكاملًا لتصنيع معدات الصيد بمحافظة الوسطى في ولاية الدقم (ميناء الدقم) بقيمة ٧,٢ مليون ريال عُمان، ومشروع تسعين التونة بالأقفاص العائمة بمحافظة مسقط في ولاية قريات بقيمة ٤,٧ مليون ريال عُمان، ومشروع استزراع الصليح العُماني بمحافظة ظفار في شليم وجزر الحلايب بقيمة ١٠ ملايين ريال عُمان، ومشروع استزراع الروبيان العُماني بمحافظة الوسطى في رأس مدركة بقيمة ٣٢ مليون ريال عُمان، ومشروع استزراع الروبيان ذي الأرجل البيضاء بمحافظة جنوب الشرقية في جعلان بني بو علي بمنطقة رأس سارق بقيمة ٢٥ مليون ريال عُمان.

الباطنة بقيمة ١,٢ مليون ريال عُمان، ومصنع الجبس الزراعي في الخابورة بمحافظة شمال الباطنة بقيمة مليون ريال عُمان. ولفت إلى أن هذه المشروعات تعكس تنوع الاستثمارات في قطاعي الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، وتدعم تطوير سلاسل القيمة المحلية وتعزيز منظومة الأمن الغذائي في سلطنة عُمان. من جهته، أشار الدكتور حمدان بن سالم الوهيسي، مدير عام التنمية الزراعية بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، إلى أن توطين هذه المشروعات يعكس توجهًا نحو استثمار المقومات الزراعية المتاحة وتطوير الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بها، بما يعزز الإنتاج المحلي ويدعم تطوير سلاسل القيمة الزراعية، مضيفاً أن هذه المشروعات تمثل خطوة مهمة في تحويل الإمكانات الزراعية إلى أنشطة اقتصادية واستثمارية تسهم في تنوع الإنتاج ورفع القيمة المضافة، وتهيئة المزيد من المجالات أمام الاستثمارات النوعية في القطاع الزراعي. وقال إنه تتوفر ١٣ فرصة استثمارية في منصة «استثمر في عُمان» بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، بإجمالي قيمة استثمارية تبلغ نحو ١٢٢,٨٩٩ مليون ريال عُمان، وتتوزع على قطاعات الأمن الغذائي والثروة الزراعية والصناعات السمكية والثروة السمكية. ولفت إلى أن هذه الفرص تشمل ٦ فرص استثمارية في منطقة النجـد الزراعية بولاية المزبونة في محافظة ظفار، هي: مشروع



د. مسعود بن سليمان العزري

ومصنع للمواد الغذائية في مدينة خرائن الاقتصادية باستثمار يبلغ ١٤ مليون ريال عُمان، ومشروع الفحم الأخضر في الأراضي الزراعية والسمكية بقيمة استثمارية تبلغ ١٦ مليون ريال عُمان. وأضاف أن المشروعات تشمل أيضًا مصنع صحر للمواد الغذائية والمربطات في مدينة خرائن الاقتصادية باستثمار يبلغ ٧,٧ مليون ريال عُمان، ومصنع طعام الحيوانات الأليفة في المنطقة الحرة بصلالة باستثمار ٣,٤٦٥ مليون ريال عُمان، ومشروع تاج البحر للاستزراع السمكي في قريات بمحافظة مسقط بقيمة استثمارية تبلغ ١,٧ مليون ريال عُمان، ومشروع زراعة النخيل في الأراضي الزراعية والسمكية بقيمة ١,٣٤٢ مليون ريال عُمان، ومشروع زراعة القمح بقيمة ١,٢٠٥ مليون ريال عُمان، ومتحف نحل العسل في بركاء محافظة جنوب



القطاعي مع الخبرة الاستثمارية في تطوير مشروعات وفرص مرتبطة بالمقومات الفعلية للقطاعات واحتياجاتها، مؤكداً أن توطين ١٢ مشروعاً وتأيير ١٣ فرصة استثمارية يمثلان نتائج ملموسة لهذا التكامل، ويسهمان في بناء محفظة استثمارية أكثر تنوعاً وارتباطاً بأولويات الاقتصاد الوطني. وبين أن «استثمر في عُمان» تواصل العمل مع الجهات الحكومية لتطوير فرص استثمارية نوعية، بما يعزز جاهزية المشروعات ويدعم الوصول إلى المستثمرين المناسبين، لافتاً إلى أن قطاع الصناعات الغذائية والأمن الغذائي يضم ١٢ مشروعاً متوطناً بإجمالي قيمة استثمارية تبلغ ٩٧,٤١٣ مليون ريال عُمان، موزعة على عدد من المحافظات والمواقع الاقتصادية في سلطنة عُمان، من أبرزها مشروع مدينة اللحوم في صلالة محافظة ظفار باستثمار ٢٧ مليون ريال عُمان،

والمقومات القطاعية إلى مشروعات وفرص استثمارية بصورة أكثر فاعلية. وأوضح أن التكامل بين الجهتين يتيح لكل طرف توظيف اختصاصاته وخبراته في مراحل تطوير المشروعات والفرص، مؤكداً أن النتائج المتحققة تعكس جدوى هذا النهج وأهمية استمراره وتوسيع نطاقه ليشمل مجالات وفرصاً جديدة في القطاعات الزراعية والسمكية والغذائية، معرباً عن تطلعه إلى مواصلة هذا التعاون بما يسهم في تطوير المزيد من المشروعات النوعية واستقطاب استثمارات تدعم نمو هذه القطاعات وتعزيز أثرها في الاقتصاد الوطني.

من جانبه، قال المهندس ناصر بن خليفة الكندي، الرئيس التنفيذي لـ «استثمر في عُمان»، إن ما تحقق من خلال التعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه يعكس أهمية تكامل الاختصاص

مسقط- العُمانية

أثمرت الشراكة بين وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ممثلة في «استثمر في عُمان»، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، عن توطين ١٢ مشروعاً بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ ٩٧,٤١٣ مليون ريال عُمان، وتأيير ١٣ فرصة استثمارية بقيمة ١٢٢,٨٩٩ مليون ريال عُمان طرحت أمام المستثمرين عبر منصة «استثمر في عُمان». وانتقل التعاون بين الجهتين من مرحلة تحديد الإمكانات والاحتياجات القطاعية إلى تطوير المشروعات وتوطينها، وتأيير فرص متكاملة تستند إلى مقومات وممكنات واضحة، ويعزز ذلك دور الاستثمار في دعم الأمن الغذائي، وتطوير سلاسل القيمة المحلية، ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، اتساقاً مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات ذات الأولوية ورفع كفاءة استثمار الموارد الوطنية. ويُشكل هذا النموذج أساساً لتوسيع الشراكة مع مختلف الجهات الحكومية، بهدف تطوير المزيد من الفرص الاستثمارية المرتبطة باختصاصاتها وطرحها أمام المستثمرين.

وقال الدكتور مسعود بن سليمان العزري مدير عام التسويق الزراعي والسمكي بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، إن التعاون مع «استثمر في عُمان» اتسم بالمرونة وسهولة التنسيق وسرعة الاستجابة، الأمر الذي أسهم في تحويل عدد من الاحتياجات

سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً بـ10.7%

15.8 مليار ريال إجمالي الصادرات السلعية بنهاية يوليو

والغاز الطبيعي المسال بقيمة ١,٦٩٠ مليار ريال عُمان، مسجلاً نموًا بنسبة ٤٣,٧٪. وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ١٠,٧٪ لتبلغ نحو ٤,٣٠٩ مليار ريال عُمان بنهاية يوليو، مقارنة بـ٣,٨٩٣ مليار ريال عُمان خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥. وتقدمت المعادن الأساسية ومصنوعاتها قائمة الصادرات غير النفطية بقيمة ٩٩٤ مليون ريال عُمان، تلتها المنتجات الكيماوية بنحو ٦٢٧ مليون ريال، والبلاستيك ومنتجاته بنحو ٦٠٠ مليون ريال، فيما بلغت قيمة صادرات اللؤلؤ الطبيعي أو المستزوع والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة نحو ٤٦٥ مليون ريال عُمان. كما ارتفعت إعادة التصدير بنسبة ١٣,٦٪ لتصل إلى ١,١٤٠ مليار ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مقارنة بنحو مليار ريال عُمان خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي جانب الواردات السلعية المسجلة، ارتفعت قيمتها بنسبة ٥,٢٪ لتصل إلى ١٠,٤٠٩ مليار ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مقارنة بـ٩,٨٩٨ مليار ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٥. وبذلك بلغ الفارق بين قيمة الصادرات السلعية والواردات المسجلة نحو ٥,٥٥٧ مليار ريال عُمان خلال الفترة حتى نهاية يوليو ٢٠٢٦، مدفوعاً بشكل رئيسي بنمو صادرات النفط والغاز والصادرات غير النفطية. وبحسب الإحصاءات، جاءت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول المستوردة للصادرات العُمانية غير النفطية بقيمة ١,٣٩٠ مليار ريال عُمان، تلتها السعودية بـ٤١٨ مليون ريال، والهند بـ٤٠٢ مليون ريال، فيما جاءت الصين في مقدمة الدول الموردة للسلطنة بقيمة ١,٤٢٩ مليار ريال عُمان، بعد الإمارات التي بلغت قيمة الواردات منها ٢,٨٦٠ مليار ريال عُمان.

الرؤية- سارة العبرية

سجلت قيمة الصادرات السلعية لسلطنة عُمان نحو ١٥,٨٦٦ مليار ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٦ مسجلة ارتفاعاً بنسبة ١٧,٨٪، مقارنة بـ١٣,٤٦٣ مليار ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٥، وفق بيانات النشرة الإحصائية الشهرية لعام ٢٠٢٦. وأوضحت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن صادرات النفط والغاز استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات بقيمة بلغت ١٠,٤١٧ مليار ريال عُمان بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مقارنة بـ٨,٥٦٦ مليار ريال عُمان خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥ وبنسبة ٢١,٦٪. وجاء النفط الخام في مقدمة صادرات النفط والغاز بقيمة بلغت ٥,٨٩٨ مليار ريال عُمان، مرتفعاً بنسبة ١٨,٥٪، يليه النفط المصفى بقيمة ٢,٨٢٩ مليار ريال،

لرفع مستوى الأمان التعاقدى

«كريدت عمان» تطلق وثيقة التأمين على المدفوعات المقدّمة

بما يدعم فرص الحصول على التمويل للمصنعين العمانيين. وأكد هيثم بن عبدالله العقبوي، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لـ «كريدت عمان»، أن إطلاق هذا المنتج يأتي في سياق جهود الشركة المتواصلة لتحقيق هدفين رئيسيين يمثل أولهما في تمكين المصنعين العمانيين ودعم قدراتهم التنافسية، وثانيهما في حمايتهم من المخاطر التجارية التي قد تعيق مساهمهم نحو التوسع وزيادة الإنتاج. وأشار إلى أن المنتج يعكس حرص كريدت عمان على تقديم حلول متطورة تتناسب مع احتياجات سوق الأعمال العُماني، وبما يسهم في رفع جودة وكفاءة قرارات التعاقد والاستيراد لدى الشركات. وأضاف أن توفير الحماية التأمينية للدفعات المقدّمة يتيح للمصنعين دخول مشاريع وعقود جديدة بثقة أعلى، ويقلل من آثار المخاطر المالية المرتبطة بعدم تنفيذ المورد للالتزامات أو إفلاسه، بما يحافظ على استمرارية الأعمال ويجنب الشركات خسائر محتملة.

كفاءة سلاسل الإمداد الصناعية. وتستهدف الوثيقة بشكل أساسي الشركات والمصنعين العمانيين الذين يُلزمون، بحكم طبيعة الأسواق العالمية، بدفع جزء من قيمة العقد مقدماً للمورد مقابل بدء تصنيع المعدات والآلات وتجهيزها أو لتوريد المواد الخام والمشتريات الاستراتيجية الأخرى؛ وهي عمليات تستغرق عادةً عدة أشهر، مما يجعل قيمة الدفعة المقدّمة عرضة لمخاطر مختلفة، مثل إفلاس المورد، أو إخفاقه في رد الدفعة المقدّمة عند التعثر في التسليم، أو وقوع أحداث سياسية في بلد المورد تمنع التوريد أو الاستيراد. وتعمل وثيقة التأمين على المدفوعات المقدّمة كألية لحماية تلك الدفعات عبر تقديم تعويض مالي للجهة العمانية المؤمن عليها في حال تعثر المورد عن الوفاء بالتزاماته أو الامتناع عن رد الدفعة. كما تمتد ميزات الوثيقة لتشمل تغطية مخاطر التمويل البني؛ إذ يمكن تمديد التغطية التأمينية عبر ملحق خاص بتعيين المستفيد لصالح البنك الممول للدفعة المقدّمة،

مسقط- الرؤية

أطلقت كريدت عمان وثيقة التأمين على المدفوعات المقدّمة، وهو منتج جديد يوسع حلول التأمين الائتماني التي تقدمها لتشمل مرحلة ما قبل الشحن في الدورة التجارية، وذلك إضافة إلى خدماتها المتعلقة بتأمين الائتمان المحلي والصادرات، بهدف حماية أصحاب الأعمال والمصنعين العمانيين من المخاطر التجارية والسياسية التي قد يواجهونها في معاملات سلاسل التوريد. وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه «كريدت عمان» لتعزيز بيئة الأعمال في سلطنة عُمان، وتوفير حلول تأمينية ترفع من مستوى الأمان التعاقدى، وتمنح الشركات العمانية مرونة أكبر في الدخول في عقود جديدة أو التوسع في استيراد واقتناء احتياجاتها من المواد الخام والمدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية والآلات من الموردين سواء كانوا داخل سلطنة عُمان أو خارجها، بما يتماشى مع جهود تعزيز الاقتصاد غير النفطي ورفع

يوفر تجربة تسوق شاملة لتلبية جميع الاحتياجات

مجموعة «لولو» تعزز حضورها في عُمان بافتتاح «هاير ماركت» جديد بالحيل

مسقط - الرؤية

وسعت لولو نطاق تواجدها في قطاع التجزئة بسلطنة عُمان بافتتاح هايبر ماركت جديد في الحيل، ليخدم بذلك إحدى المناطق السكنية المتنامية في مسقط.

وافتححت الهايبر ماركت الجديد سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجي وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار، يوسف علي إم إيه، رئيس مجلس إدارة مجموعة لولو، وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين، والعديد من الشخصيات.

قالت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجي، وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار: “يمثل افتتاح فرع جديد لمجموعة اللولو العالمية إضافة نوعية لقطاع التجزئة في سلطنة عُمان، ويعكس ثقة المستثمرين في جاذبية السوق العُماني وما توفره من فرص للنمو والتوسع، ونؤكد في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مواصلة دعم الاستثمارات النوعية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، وتعزيز سلاسل الإمداد، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠”.

وأوضح يوسف علي إم إيه، رئيس مجلس إدارة مجموعة لولو: “يعكس افتتاح الهايبر ماركت الجديد في الحيل التزامنا المستمر بتعزيز علاقتنا مع عملائنا وتلبية الاحتياجات المتغيرة



ويضم المتجر أقساماً مخصصة للإلكترونيات، والأجهزة المنزلية، والهواتف المحمولة، وأجهزة التلفزيون الذكية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والمنتجات المنزلية، ليجمع تحت سقف واحد تشكيلة واسعة من المواد الغذائية وغير الغذائية.

وصمم المتجر لتوفير تجربة تسوق مريحة، حيث يضم مرافق بيع حديثة ومواقف سيارات واسعة، مما يسهل الوصول إليه لسكان الحيل والمناطق المحيطة بها.

ويُعد هذا الافتتاح الأخير جزءاً من توسع مجموعة لولو المستمر في سلطنة عُمان، حيث تواصل الشركة تعزيز شبكتها وتقريب تجربة التسوق من عملائها في جميع أنحاء السلطنة.



والخضراوات الطازجة، واللحوم والمأكولات البحرية، والمخبوزات، والأطعمة الطازجة.

تجربة تسوق شاملة في الحيل، حيث يضم تشكيلة واسعة من المواد الغذائية والسلع الأساسية اليومية، والفواكه



المزيد من المشاريع قيد التنفيذ.” ويوفر الهايبر ماركت الجديد، الذي يمتد على مساحة ٧٦,٩٧٣ قدم مربع،

للمجتمعات في جميع أنحاء سلطنة عُمان، ونحن نواصل تركيزنا على توسيع نطاق تواجدها في السلطنة، مع وجود

ضمن جوائز «CX Live 2026»

«فودافون»: التطور الرقمي يعزز مكانة عُمان كوجهة للعيش والعمل والاستثمار



مسقط - الرؤية

أكد المهندس بدر بن سعود الزيد، الرئيس التنفيذي لفودافون عُمان، أن ما حققته سلطنة عُمان من تقدم في مسار التحول الرقمي يعزز من مكانتها كوجهة جاذبة للعيش والعمل والاستثمار، خاصة في ظل انتقالها إلى مرحلة جديدة تقوم على توظيف ما تمتلكه من بنية رقمية متطورة لدعم الاقتصاد، وتطوير الخدمات، وفتح آفاق أوسع أمام الأفراد والمؤسسات.

ويواصل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي البناء على ما حققته سلطنة عُمان في تحول الخدمات الحكومية، فيما تركز مرحلته المقبلة على تسريع الرقمنة في القطاعات الاقتصادية الواعدة، والتوسع في خدماتها، وتعزيز مساهمة هذه الجهود في التنمية الوطنية.

وقال الزيد: “قطعت سلطنة عُمان شوطاً مهماً في بناء المقومات التي تحتاجها المرحلة المقبلة من النمو، واليوم نرى أثر ذلك في تطور الخدمات، ونمو قطاعات الأعمال، واتساع الفرص أمام مختلف القطاعات. وفي قطاع الاتصالات، لا نقاس القيمة بما توفره الشبكات من اتصال فحسب، بل بما تفتحه أمام الأفراد والمؤسسات من إمكانات للعمل والنمو وتحقيق طموحاتهم. وهذا ما يجعل البنية الرقمية اليوم جزءاً أساسياً من مقومات العيش والعمل والاستثمار في عُمان؛ فكلما تطورت الخدمات

واتسعت الإمكانيات الرقمية، أصبحت السلطنة أكثر قدرة على تلبية تطلعات من يختارها لبناء مستقبله.” وأضاف: “ومن هنا يأتي دورنا في فودافون عُمان؛ فالاتصال بالنسبة لنا هو نقطة البداية، والأهم هو ما يمكن أن تتيحه التكنولوجيا بعد ذلك، ونسعى إلى أن تكون خدماتنا وتقنياتنا عاملاً يمكن الأفراد والمؤسسات من الاستفادة من الفرص الجديدة، ويساند غو الأعمال، ويواكب ما تشهده السلطنة من تطور في مختلف القطاعات.”

«العز الإسلامي» يساهم في تعزيز الوعي المالي والشرعي بالمشاركة في «مؤتمر الزكاة»



مسقط - الرؤية

شارك بنك العز الإسلامي في مؤتمر ومعرض الزكاة الرابع، الذي نظمته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مؤكداً على التزام البنك بدعم المبادرات الوطنية التي تسهم في تعزيز دور الزكاة وترسيخ أثرها الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

وأقيم المؤتمر على مدى ثلاثة أيام في ولاية صحار، تحت رعاية معالي ناصر بن خميس الجفسي، رئيس جهاز الضرائب، وبحضور معالي الدكتور محمد بن سعيد المعمر، وزير الأوقاف والشؤون الدينية، ومشاركة عدد من المسؤولين والمختصين والباحثين والمهتمين بمجال الزكاة.

من إيمانه بأهمية الشراكة بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الوطنية المعنية بالزكاة، وتعزيز التكامل بين القطاع المالي والأهداف الاجتماعية والاقتصادية للزكاة. ويؤكد البنك أن الزكاة لا تقتصر على كونها فريضة شرعية، بل تجسد منظومة متكاملة من قيم التكافل والمسؤولية والتمكين وحسن إدارة الموارد بما يسهم في تحقيق أثر مستدام في المجتمع. وتناولت أعمال المؤتمر مجموعة واسعة من المحاور الشرعية والتشريعية والاقتصادية والمالية والإدارية والتقنية، إلى جانب موضوعات الحوكمة والتحول الرقمي والتطوير المؤسسي، كما ناقش أحد محاور المؤتمر التكامل بين الزكاة والقطاع المالي والمصرفي،

ودور المؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الدور المجتمعي للزكاة من خلال نماذج متكاملة تقوم على الحوكمة والتمكين وتحقيق الأثر المستدام. وقال عيسى بن سالم الربامي، رئيس إدارة الالتزام والتدقيق الشرعي في بنك العز الإسلامي: “تمثل الزكاة إحدى أركان الإسلام، وتجسد مبادئ راسخة تواصل دورها في بناء مجتمعات متماسكة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة. وفي بنك العز الإسلامي، نؤمن بأن دعم مثل هذه المبادرات يأتي انطلاقاً من مسؤوليتنا كمؤسسة مالية إسلامية، ويعكس حرصنا على الإسهام في الحوار المتخصص حول سبل تطوير العمل الزكوي وتعظيم أثره المستدام.”

مسقط - الرؤية

تُوجّ بنك مسقط - المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان - بجائزة “أفضل خدمة رقمية للزبائن” ضمن جوائز CX Live Awards 2026، وذلك للشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦، وذلك تقديرًا لجهود البنك المتواصلة في تطوير منظومة متكاملة من الخدمات والحلول الرقمية التي تسهم في تعزيز تجربة الزبائن وتوفير خدمات مصرفية أكثر سهولة وسرعة وكفاءة.

وبهذه المناسبة، جرى تنظيم حفل في إمارة دبي بحضور عدد من الشخصيات المرموقة على مستوى الشرق الأوسط والعالم، وتسلم سالم بن سعيد الشنفري ممثل بنك مسقط بالمكتب التمثيلي في الإمارات العربية المتحدة باستلام الجائزة بالنيابة عن البنك.

ويعكس هذا التتويج نجاح استراتيجية بنك مسقط في وضع الزبائن في صميم خطط التطوير والابتكار، والاستفادة من التقنيات الحديثة لتوفير تجربة مصرفية متكاملة عبر مختلف القنوات. ويواصل البنك تنفيذ عدد من المبادرات والمشاريع الرقمية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات، وتمكين الزبائن من الوصول إلى الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.

كما يأتي هذا التتويج تقديرًا للجهود المستمرة التي يبذلها بنك مسقط لتعزيز تجربة الزبائن من خلال الابتكار وتطوير الخدمات الرقمية، إذ يحرص البنك على أن يكون التحول الرقمي وسيلة حقيقية لتقديم قيمة مضافة للزبائن، من خلال توفير حلول سهلة وأمنة وسريعة تمكنهم من إنجاز معاملاتهم المصرفية بكفاءة وفي الوقت والمكان المناسبين لهم. ومع مواصلة البنك وسنواصل الاستثمار في التقنيات الحديثة والاستفادة من آراء وملاحظات



الزبائن لتطوير خدماتنا بما يواكب احتياجاتهم وتطلعاتهم المستقبلية. وخلال الفترة الماضية، واصل بنك مسقط تعزيز خدماته عبر تطبيق الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت من خلال تدشين وتطوير مجموعة من الخدمات التي تتيح للزبائن إنجاز العديد من معاملاتهم إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة الفروع. ومن بين هذه الخدمات، خدمة تحديث البيانات الشخصية إلكترونياً (KYC)، والتي تمكّن الزبائن من تحديث بياناتهم بسهولة عبر القنوات الرقمية مع تلقي الإشعارات حول مراحل إنجاز الطلب، إضافة إلى إمكانية طلب البطاقات المصرفية عبر تطبيق الهاتف النقال وتوصيلها إلى الزبون، بما يوفر تجربة أكثر سهولة ومرونة. كما عزز البنك منظومة خدماته الرقمية من خلال إطلاق خدمة القرض الشخصي الرقمي الفوري عبر تطبيق الهاتف النقال، والتي تتيح للزبائن المؤهلين استكمال إجراءات الحصول على التمويل بصورة رقمية مبسطة وسريعة، بما يعكس توجه البنك نحو توظيف التكنولوجيا لتقليل الإجراءات وتحسين سرعة تقديم الخدمات.

وفي مجال المدفوعات، واصل بنك مسقط توسيع نطاق الحلول الرقمية الحديثة وتوفير خيارات دفع آمنة وسلسة، إلى جانب تطوير الخدمات



أكدت أن تحسن الاقتصاد العُماني يتيح فرصًا جديدة أمام المستثمرين

الصباغ لـ «الرؤية»: بنك ظفار يساعد الزبائن على تنمية ثرواتهم عبر استراتيجيات متطورة

«توزيع الاستثمارات يعزز إدارة المخاطر بصورة أكثر كفاءة مع الحفاظ على فرص النمو هناك اهتمام متزايد بالتخطيط والاستثمار طويل الأجل بدلاً من الاستثمار التقليدي

«صناديق الاستثمار من أبرز الأدوات في بناء المحافظ الاستثمارية التكنولوجيا والخدمات الرقمية أصبحت جزءًا مهمًا من تجربة المستثمر الحديثة

«البنك يوفر خيارات متعددة لبناء محفظة متنوعة وبوجه الزبون نحو الحلول الاستثمارية المناسبة لاحتياجاته البدء بالاستثمار دون تحديد هدف واضح من أكبر أخطاء المستثمرين الجدد



أكدت هند بنت عبدالمملك الصباغ، مساعدة المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك ظفار، أن الاستثمار يمثل عنصرًا أساسيًا في التخطيط المالي طويل الأجل، بفضل دوره في مساعدة الأفراد على الانتقال من مجرد الادخار إلى بناء الثروة وتنميتها بصورة مدروسة، مشيرة إلى أن تغير تكاليف المعيشة والاحتياجات المستقبلية يجعل من الضروري وجود خطة مالية واضحة تربط بين الأهداف والمدة الزمنية ومستوى المخاطر المناسب. وأضافت الصباغ- في حوار خاص مع «الرؤية»- أن بدء الاستثمار في وقت مبكر يمنح الفرد فرصة أكبر للاستفادة من عامل الوقت والنمو التراكمي للاستثمارات، لافتة إلى أن بنك ظفار يبدأ في مساعدة الزبائن على تنمية ثرواتهم من خلال فهم الزبون أولاً، بما يشمل أهدافه المالية واحتياجاته وأفق الاستثمار ومدى تقبله للمخاطر؛ إذ يتم توجيهه نحو الحلول الاستثمارية التي تتناسب مع احتياجاته، بدلاً من اتباع نهج واحد للجميع، كما أن دور البنك لا يقتصر على توفير المنتجات الاستثمارية، وإنما يمتد إلى مساعدة الزبون على اتخاذ قرارات أكثر وعياً وبناء استراتيجية استثمارية تتطور مع تغير أهدافه وظروف الأسواق.

الرؤية- ريم الحامدية

نفسه أولاً: لماذا أستثمر؟ وما المدة التي أستطيع خلالها الاحتفاظ باستثماري؟ وما مستوى المخاطر الذي أستطيع تحمله؟ وبعد ذلك يمكن اختيار الحل الاستثماري المناسب، مؤكدة أن البدء بمبلغ مناسب، والتنويع، والاستثمار على المدى الطويل، والحصول على المشورة المتخصصة عند الحاجة، كلها عوامل تساعد على بناء رحلة استثمارية أكثر استدامة.

آفاق الاستثمار

وفيما يتعلق بمستقبل الاستثمار وإدارة الثروات في سلطنة عُمان خلال السنوات المقبلة، قالت إنها تنظر بتفاؤل إلى مستقبل الاستثمار وإدارة الثروات في سلطنة عُمان، مشيرة إلى وجود تطور ملحوظ في الوعي المالي، واهتمام متزايد من الأفراد بالانتقال من الادخار التقليدي إلى التخطيط والاستثمار طويل الأجل، لأن التطورات الاقتصادية التي تشهدها السلطنة في إطار رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تفتح آفاقاً و فرصاً جديدة أمام المستثمرين والمؤسسات المالية. وأكدت أن المرحلة المقبلة ستشهد طلباً أكبر على الحلول الاستثمارية المتنوعة، والإدارة المهنية للمحافظ، والخدمات الرقمية، إلى جانب زيادة الاهتمام بالتخطيط المالي والاستثمار عبر الأجيال، كما أن دور إدارة الثروات سيكون أكثر من مجرد تقديم منتج استثماري، وإنما بناء علاقة طويلة الأجل تساعد الزبون على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً وتحقيق أهدافه عبر مختلف مراحل حياته.

الأسواق والمحافظ بصورة أسرع وأكثر وضوحاً، كما أنها تدعم قدرة المؤسسات المالية على تطوير تجربة أكثر كفاءة وشفافية وتقديم معلومات تساعد الزبائن على متابعة استثماراتهم واتخاذ قراراتهم بصورة أفضل، ومن المتوقع أن يتزايد دور الحلول الرقمية بشكل كبير خلال السنوات المقبلة. وحول كيفية متابعة الزبائن لاستثماراتهم والاستفادة من الرؤى والتحليلات المالية التي يقدمها البنك، أوضحت أن البنك يحرص على أن يكون الزبون على اطلاع مستمر على استثماراته من خلال كشوفات المحافظ الدورية، إلى جانب المراجعات والاستشارات المنتظمة التي تساعد على فهم أداء محافظته ومناقشة ما إذا كانت لا تزال تتناسب مع أهدافه، أو ما إذا كانت هناك فرص وخيارات استثمارية أخرى يمكن النظر فيها، مبينة أن البنك يحرص كذلك على تعزيز الوعي الاستثماري لدى زبائنه من خلال تنظيم الندوات وورش العمل واللقاءات الافتراضية بشكل دوري، واستضافة مختصين ومحللين في مجالات الاستثمار والأسواق المالية لمناقشة تطورات الأسواق وأبرز المتغيرات والفرص؛ إذ إن تمكين الزبون بالمعلومة والرؤية الواضحة يعد جزءاً أساسياً من مساعدته على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً.

ووجهت الصباغ نصيحتهما للأشخاص الذين يرغبون في بدء رحلتهم الاستثمارية لأول مرة، قائلة: «ابدأ بهدف، وليس بمنتج». وأوضحت أنه على الشخص أن يسأل للاستثمار العُماني على توطيد الشراكات مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق، بما في ذلك جهات الإصدار، والمستثمرون، والجهات التنظيمية، والشركات الاستشارية، إلى جانب مواكبة المستجدات المتسارعة والفرص الاستثمارية الناشئة في الأسواق المالية الإقليمية. وأسهم دعم البنك لهذه المنتديات في تعزيز حضوره الإقليمي وإثراء النقاشات التي ترسم ملامح مستقبل التمويل الإسلامي وأسواق المال؛ إذ شكلت المنتديات منصة مثالية لرؤساء القطاعات والخبراء لتبادل الرؤى، واستكشاف اتجاهات السوق، وبحث سبل دعم النمو المستدام لهذا القطاع الحيوي.

ومع ختام دورات عام ٢٠٢٦ لمنتديات (IFN) في طشقند وعُمان ودبي، أتاحت هذه الرعاية للبنك فرصاً واسعة للتواصل المباشر مع مجتمعات التمويل

الدورية للمحفظة تأتي بعد ذلك، إلى جانب توعية الزبون بطبيعة المنتجات والمخاطر المرتبطة بها، باعتبارها جزءاً أساسياً من اتخاذ قرار استثماري مدروس. وأشارت إلى أن من أبرز الأخطاء التي يقع فيها المستثمرون الجدد البدء بالاستثمار دون تحديد هدف واضح، والتركيز على أصل أو سوق واحد، واتخاذ القرارات بناءً على تحركات السوق قصيرة الأجل أو المعلومات غير الموثوقة، مبينة أن بعض المستثمرين قد يقعون كذلك في خطأ السعي وراء أعلى عائد دون النظر إلى مستوى المخاطر المصاحب له، مؤكدة أن الاستثمار الناجح يحتاج إلى خطة وصبر وانضباط، وليس إلى محاولة توقع كل حركة في السوق.

وفيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الحفاظ على رأس المال وتحقيق النمو، أوضحت أن ذلك يعتمد على توزيع الأصول بطريقة تتناسب مع احتياجات المستثمر؛ إذ قد يركز جزء من المحفظة على أدوات أكثر تحفظاً واستقراراً، بينما يخصص جزء آخر للأصول التي توفر فرصاً أكبر للنمو على المدى الطويل، مؤكدة أن النسبة بينهما تختلف من شخص إلى آخر وفقاً للعمر والأهداف والمدة الزمنية ودرجة تقبل المخاطر.

الخدمات الرقمية

وقالت إن التكنولوجيا والخدمات الرقمية أصبحت جزءاً مهماً من تجربة المستثمر الحديثة، مشيرة إلى أنها ساهمت في تسهيل الوصول إلى المعلومات ومتابعة

للمستثمر فرصة لتحقيق تدفقات دخل وتنويع محافظته، مع اختلاف مستويات المخاطر والعائد من إصدار إلى آخر.

إدارة السندات والصكوك

وأكدت مساعدة المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات ببنك ظفار أن السندات والصكوك يمكن أن تشكل عنصراً مهماً في المحفظة، خصوصاً للمستثمر الذي يبحث عن التوازن بين النمو والاستقرار النسبي، كما أن إضافتها إلى جانب فئات أصول أخرى، مثل الأسهم والصناديق تساعد على تقليل التقلبات الإجمالية للمحفظة وتوفير مصادر مختلفة للعائد، بحسب طبيعة الإصدار وظروف السوق.

وشددت الصباغ على أهمية التخطيط المالي المبكر في بناء الثروة على المدى الطويل، قائلة إن الوقت من أهم أدوات دين يصدرها عادة الحكومات أو الشركات لجمع التمويل، ويحصل المستثمر مقابلها على عوائد وفقاً لشروط الإصدار، أما الصكوك فهي أدوات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وترتبط بهيكل وأصول أو منافع وفقاً لطبيعة الإصدار، وكلاهما يمكن أن يوفر

فئات الأصول المختلفة بما يعكس الملف الاستثماري لكل زبون، انطلاقاً من الإيمان بأن كل مستثمر مختلف عن الآخر. وقالت إن الفكرة الأساسية للمحفظة الاستثمارية تتمثل في ألا يعتمد المستثمر على أصل واحد أو سوق واحد لتحقيق أهدافه، وإنما توزيع الاستثمارات بين فئات أصول وأسواق مختلفة لإدارة مستوى المخاطر بصورة أكثر كفاءة مع المحافظة على فرص النمو، مؤكدة أن ذلك لا يعني إلغاء المخاطر، وإنما إدارتها بطريقة مدروسة تتناسب مع أهداف المستثمر.

وأشارت إلى أن التنويع يعد من أهم مبادئ الاستثمار، ويمكن تلخيصه ببساطة في عدم وضع جميع الاستثمارات في اتجاه واحد، موضحة أن الأسواق وفئات الأصول لا تتحرك دائماً بالطريقة نفسها وفي الوقت نفسه، كما أن توزيع الاستثمار بين أصول وقطاعات وأسواق مختلفة يساعد على تقليل أثر التقلبات في جزء معين من المحفظة، وتحقيق قدر أكبر من التوازن على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالفرق بين السندات والصكوك والمزايا التي توفرها كل منهما للمستثمرين، أوضحت أن السندات هي أدوات دين يصدرها عادة الحكومات أو الشركات لجمع التمويل، ويحصل المستثمر مقابلها على عوائد وفقاً لشروط الإصدار، أما الصكوك فهي أدوات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وترتبط بهيكل وأصول أو منافع وفقاً لطبيعة الإصدار، وكلاهما يمكن أن يوفر

وحول أبرز الحلول الاستثمارية التي يقدمها البنك للزبائن الباحثين عن تنويع استثماراتهم، قالت الصباغ إن من أهم مبادئ إدارة الثروات توفير خيارات متعددة تساعد الزبون على بناء محفظة متنوعة، تشمل فئات مختلفة من الأصول مثل الصناديق الاستثمارية، والأسهم، والسندات والصكوك، وغيرها من الحلول الاستثمارية المتاحة، مبينة أن الهدف ليس امتلاك أكبر عدد من الاستثمارات، وإنما اختيار مزيج متوازن يتناسب مع أهداف الزبون ودرجة تحمله للمخاطر والأفق الزمني للاستثمار.

صناديق الاستثمار

وذكرت أن صناديق الاستثمار توفر وسيلة عملية للوصول إلى مجموعة متنوعة من الأصول والأسواق من خلال استثمار واحد، كما تستفيد من الإدارة المهنية والخبرة المتخصصة في اختيار ومتابعة الاستثمارات، كما تساعد الصناديق على تحقيق قدر أكبر من التنويع مقارنة بالتركيز على أصل أو سهم واحد، وهو ما يجعلها من الأدوات المهمة في بناء المحافظ الاستثمارية.

وأكدت الصباغ أن تصميم المحافظ الاستثمارية يبدأ بفهم احتياجات الزبون وأهدافه الاستثمارية؛ سواء كانت المحافظة على رأس المال، أو تحقيق النمو، أو الجمع بين الاثنين، موضحة أن البنك يأخذ في الاعتبار أيضاً الفترة الزمنية للاستثمار ودرجة تقبل المخاطر، وبعد ذلك يتم تحديد التوزيع المناسب بين

بنك الاستثمار العُماني يدعم منتديات «أخبار التمويل الإسلامي» في الأسواق الإقليمية الرئيسية

الإسلامي، وتعميق جسور التعاون مع رؤاد القطاع المالي. وفي هذا الصدد، قال محمد بن سلطان الحبسي الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار العُماني «تجسد رعايتنا لمنتديات «أخبار التمويل الإسلامي» التزام بنك الاستثمار العُماني بالتعاون والتواصل المستمر مع مجتمعات التمويل الإسلامي وأسواق المال الإقليمية. ونطمح من خلال دعم هذه المنتديات عبر الأسواق الرئيسية إلى بناء روابط متينة مع شركاء القطاع، وتبادل الخبرات، والمساهمة في الدفع بعجلة التنمية والتطوير في الأسواق التي نعمل بها».

ويواصل بنك الاستثمار العُماني ترسيخ مكانته عبر بناء علاقات إقليمية استراتيجية، ودعم المبادرات والمنصات التي تفتح آفاق الحوار البناء؛ بما يعزز نمو وتطور قطاع التمويل الإسلامي وأسواق المال.

الاستثمار العُماني على توطيد الشراكات مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق، بما في ذلك جهات الإصدار، والمستثمرون، والجهات التنظيمية، والشركات الاستشارية، إلى جانب مواكبة المستجدات المتسارعة والفرص الاستثمارية الناشئة في الأسواق المالية الإقليمية. وأسهم دعم البنك لهذه المنتديات في تعزيز حضوره الإقليمي وإثراء النقاشات التي ترسم ملامح مستقبل التمويل الإسلامي وأسواق المال؛ إذ شكلت المنتديات منصة مثالية لرؤساء القطاعات والخبراء لتبادل الرؤى، واستكشاف اتجاهات السوق، وبحث سبل دعم النمو المستدام لهذا القطاع الحيوي.

ومع ختام دورات عام ٢٠٢٦ لمنتديات (IFN) في طشقند وعُمان ودبي، أتاحت هذه الرعاية للبنك فرصاً واسعة للتواصل المباشر مع مجتمعات التمويل



مسقط- الرؤية

قدم بنك الاستثمار العُماني دعمه لثلاثة من منتديات «أخبار التمويل الإسلامي» (IFN) في عدد من الأسواق الإقليمية الرئيسية خلال عام ٢٠٢٦، في خطوة تؤكد التزامه الراسخ بالتواصل الفاعل مع مجتمعات التمويل الإسلامي وأسواق المال على مستوى المنطقة. وشملت رعاية البنك لعام ٢٠٢٦ دعم منتديات (IFN) في كل من طشقند، في ١٢ مايو، ومسقط في ١٤ سبتمبر، إضافة إلى منتدى الشرق الأوسط في دبي بتاريخ ٢٢ سبتمبر. ومثل البنك في هذه المنتديات جيمس سادلر رئيس أسواق أدوات الدين والتمويل الهيكلي، حيث شارك كمحاضر رئيسي في الجلسات الحوارية، مساهمًا في تسليط الضوء على أبرز التطورات والفرص الواعدة في قطاع الصيرفة الإسلامية وأسواق المال. وتعكس هذه الرعاية حرص بنك

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

يوسف الهوتي

فقدت الساحة الإعلامية أحد أبرز كتابها ومذيعيها الإعلامي القدير #أحمد_الحمادي الذي وافته المنية بعد مشوار طويل من العطاء قدم خلاله العديد من الأعمال الدرامية للإذاعة والتلفزيون، إلى جانب عشرات البرامج التي التصقت بوجودان العبدانيين، خاصة فئة الشباب.

د.أحمد الحراسي

مواقف بلادنا المشرقة والثابتة تجاه الإنسانية والإسلام والعروبة لها غمٌّ باهظٌ في عالم تختل فيه موازين العدالة، وما تتعرض له عُمان من حملات مغرضة لن يتغير ثوابتها، فالصمت أقل كلفة، والمجاملة أسهل طريقاً، لكن عُمان اختارت موقفها، ومن أن أي بيع موقفه فقليله أن يحتفل بتمثله.

ريا المنذرية

يعجبني أولئك الذين يلتزمون العذر لغيرهم، يقدرون ظروفهم، ويحسنون الظن فيهم، ولا يشغلون أنفسهم بجذالات عقيمة معهم أو انفعالات لا مبرر لها؛ فلا نجدهم يختصرون الآخر في موقف، أو ينسون التفصيل الإنسانية الأخوية التي جمعتهم بهم.

منتخبنا دون المستوى المأمول!

«الأحمر» يودع «خليجي 27» بعد خسارة نصف النهائي أمام الإمارات



وفي الدقيقة ٥٥، انطلق المنتخب الإماراتي في هرتدة سريعة ووصلت إلى بيريرا الذي تعرض للتعرقلة من إبراهيم المخيني، ليحتسب الحكم ركلة جزاء، نفذها خمينيز، إلا أن المخيني تألق وتصدى لها ببراعة، محافظاً على آمال الأحمر في العودة.

وعاد الأخضر للتلأق في الدقيقة ٧٢، عندما تصدى للتسديدة قوية من روبين، في وقت رفع فيه المنتخب الإماراتي من ضغطه واعتمد على دفاع متقدم، فيما افتقد منتخبنا الحلول

يهدف دون مقابل. ودخل الأحمر الشوط الثاني بصورة أقوى، وضغط واستحوذ على الكرة بحثاً عن التعادل، ومن رمية تماس طويلة نفذها أمجد الحارثي، كاد يبريرا أن يحصل الكرة بالخطأ إلى مرماه، لولا تدخل الحارس خالد عيسى.

وجاء الرد الإماراتي من تحول سريع إلى الهجوم، وغريقة خطيرة مرت من أمام الإبراهيم المخيني ودا سيلفا دون أن يتخذ اللمسة الأخيرة.

ودّع منتخبنا الوطني منافسات خليجي ٢٧ من الدور نصف النهائي، بعد خسارته أمام المنتخب الإماراتي بهدف دون مقابل، في المواجهة التي أقيمت على استاد الأمير عبدالله الفيصل، في مباراة لم يقدم خلالها الأحمر المستوى المنتظر، وفشل في صناعة الخطورة الكافية للعودة إلى اللقاء.

وجاءت بداية المباراة خذرة من المنتخبين، مع محاولات محدودة لكسر التنظيم الدفاعي، قبل أن يمر عبدالله فواز كرة خلف المدافعين الإماراتيين هياها عصام الصبحي، لكنها طالت عليه وضاعت فرصة الوصول إلى المرمى.

ورد المنتخب الإماراتي بتسديدة قوية من بيريرا، تألق كولبراهم في التصدي لها، قبل أن ينجح كولبراهم في افتتاح التسجيل في الدقيقة ٢٢، بعدما استقبل كرة عرضية طويلة برأسه وأسكنها الشباك العمانية، مستغلا عدم خروج المخيني للتعامل مع الكرة.

وحاول منتخبنا العودة، ومن تبادل الكرة بين لاعبي الأحمر وصلت إلى أمجد العارثي الذي أطلق تسديدة قوية أبجدها الدفاع إلى ركلة ركنية، قبل أن تصل عرضية أخرى إلى عبدالسلام الشكيلي الذي سدد بقوة، لكن خالد عيسى تصدى لها ببراعة.

وافر منتخبنا بعد ذلك سيطرة نسبية على الكرة، لكنها ظلت دون فاعلية هجومية حقيقية، لينتهي الشوط الأول بتقدم الإمارات

«الأخضر» يحسم مباراة نصف النهائي بنتيجة 3-2 بركلات الترجيح

وبهذا الانتصار ضرب المنتخب السعودي موعدًا في المباراة النهائية لخليجي ٢٧، المقررة بعد غدٍ الثلاثاء على ملعب الإنماء بمدينة الملك عبدالله الرياضية في جدة.

الأصلي بالتعادل دون أهداف، ويحتكم
المنتخبان إلى شوتين إضافيين.
وحاول الأخضر حسم المواجهة خلال
الوقت الإضافي، وكثف ضغطه على
الدفاع القطري، كما شهدت المباراة

وأُنقذ مرماه.

ورد المنتخب القطري بفرصة خطيرة في الدقيقة ٨٨، عندما أطلق إدميلسون تسديدة قوية، لكن محمد العويس كان حاضرا وأبعد الكرة، لينتهي الوقت

قاد الحارس محمد العويس المنتخب السعودي إلى نهائي خليجي الديار العربية ٧٧، بعدما تألق بصورة لافتة في ركلات الترجيح أمام المنتخب القطري. ليتجسم الأخضر مواجهة نصف النهائي بنتيجة ٣-٢ بركلات الترجيح، عقب انتهاء الوقتين الأصلي والإضافي بالتعادل السلبي، في المباراة التي أقيمت على ملعب الإنماء بمدينة الملك عبدالله الرياضية في جدة.

وجاءت المواجهة حذرة من المنتخبين، في ظل أهمية المباراة وحساسية الأدوار الإقصائية، إذ طغى الانضباط التكتيكي على معظم فتراتها، مع محاولات متبادلة لم تنجح في كسر التماسك الدفاعي، ليبقى التعادل السلبي قائما طوال الشوط الأول.

وفي الشوط الثاني ارتفع إيقاع المباراة تدريجيا، وبدأ المنتخب السعودي في الوصول بصورة أكبر إلى المنطق القطرية، وكانت من أبرز فترات محاولة فراس البريكان في الدقيقة ٨١، إلا أن الحارس محمود أبو ندى تدخل